الأمم المتحدة A/53/PV.88

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٨٨
الخميس، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ الساعة ٢١/٣٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٤٠.

البند ٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(أ) الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد يلتشينكو (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدو لي أنه بعد كل متكلم يصبح أكثر صعوبة لي أن أقول شيئا جديدا تأكيدا على أهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي نحتفل اليوم بالذكرى الخمسين لاعتماده، لا سيما بعد الأداء الرائع الذي قدمه لوتشيانو بافاروتي ووينتون مارساليس.

ماذا يمكن أن يكون أساسيا أكثر لشعب من مجموعة الحقوق التي أعلن عنها الإعلان ويسلم بها عديدون حاضرون هنا؟ فالأمين العام كوفي عنان على حق عندما يقول إن حقوق الإنسان هي التي تجعلنا بشرا.

إن التاريخ يذكرنا بأن حقوق الإنسان هي عناصر متكاملة في كفالة كرامة الإنسان وفي تعزيز السلام والأمن والتنمية الاقتصادية المستدامة والمساواة الاجتماعية. ومن دون احترام حقيقي لحقوق الإنسان، لا يسعنا أن نمضي قدما كمجتمع عالمي.

إن الإعلان أصبح بالنسبة لدول عديدة نموذجا للتوسع في الممارسات الدستورية الوطنية. ودستور أوكرانيا الذي اعتمد عام ١٩٩٦ يقوم أيضا على المُثل الإنسانية التي تتضمنها هذه الوثيقة العالمية. وأود أن أذكر بأن التقليد االمتمثل في الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان له جذور تاريخية عميقة في أوكرانيا. فقبل ١٠ قرون تقريبا، وبعد اعتناق المسيحية، ألغى الأمير فولوديمير عقوبة الاعدام. وكانت جمهورية كوزاك الأوكرانية في القرن السابع عشر احدى أولى الديمقراطيات في اوروبا. وفي عام ١٧١٠، كتب رئيس الدولة الأوكرانية، بيليب أورليك الدستور الديمقراطي الأول لأوكرانيا الذي وزع القوى توزيعا واضحا وعزز الحقوق والحريات الشخصية.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86672
9886672

ومنذ مؤتمر فيينا، نشهد رؤيا جديدة أوسع نطاقا لحقوق الإنسان التي تتضمن حقوقا اجتماعية واقتصادية، فضلا عن حقوق مدنية وسياسية من قبيل الحق في التعليم والصحة والتنمية.

ولكن فيما نقيم ما أنجز خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية، لا يسعنا القول إن الفجوة بين الطموحات والانجازات التي تحققت قد سدت. والمؤسف أننا لا نزال نعيش في عالم يستمر فيه ارتكاب المجازر على أيدي جماعات وطنية أو إثنية أو عرقية أو دينية، حيث يقتلع الملايين من ديارهم، ويُلقى القبض على أعداد لا تحصى من الناس بصورة تعسفية، أو يسجنون من دون محاكمة. والمحزن أننا لا نزال نعيش في عالم تستمر فيه ممارسة التعذيب، ويعيش فيه ما يزيد على بليون نسمة في حالة من الفقر، ويستغل فيه الأطفال ويتعرضون للإساءة الجنسية، ويهمل فيه المسنون وينكر فيه على المرأة حقوقها الأساسية.

إن العولمة فتحت الحدود أمام أفكار ومعلومات جديدة، تزودنا بفرص جديدة لبناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. والديمقراطية آخذة في التجذر في أغلبية الدول. ولقد تمت تهيئة الظروف لكفالة احراز مزيد من التقدم في تعزيز حقوق الإنسان لم يكن ليتصورها أولئك الذين وضعوا الاعلان العالمي في عام ١٩٤٨.

وما فتئت مهمة الأمم المتحدة تتمثل دوما في توفير محفل لشتى الثقافات والسعي، في الوقت نفسه، إلى إيجاد قاسم مشترك يدل على إنسانية مشتركة. والمسؤولية تقع على عاتقنا الآن لتعزيز تقيد المجتمع الدولي بمبادئ عالمية حقوق الإنسان وعدم تجزئتها وترابطها، وترجمتها إلى واقع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ الجمعية العامة بأنه في أيلول/سبتمبر من هذا العام، عقد في مدينة يالطا في أوكرانيا مؤتمر دولي هام جدا كرس للذكرى السنوية الخمسين لحقوق الإنسان. وبتنظيم من حكومة أوكرانيا والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمع وفودا من ٢٧ دولة في منطقتنا. وأحد الإنجازات الرئيسية التي حققها المؤتمر كان اعتماد خطة عمل تلحظ إنشاء شبكة دولية لجمع المعلومات وتبادلها بشأن أفضل الممارسات في تعزيز حقوق الإنسان.

واليوم ننهي احتفالا بعالمية حقوق الإنسان دام عاما، ولكن ينبغي لهذا ألا يعني أننا أنجزنا عملنا. وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي لا يمكن انكاره في تعزيز روح الاعلان العالمي، فلا يزال أمامنا بوصفنا فرادى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وبوصفنا المجتمع الدولي ككل، شوط بعيد لتقطعه من أجل بناء عالم تحترم فيه حقوق الإنسان وكرامة الإنسان على أساس يومي.

إن السنوات الخمسين ليست سوى نقطة نتوقف عندها قليلا لقياس انجازاتنا في إعادة تقييم تعريف حقوق الإنسان وتحديد معناها. وحقوق الإنسان لا يمكن حمياتها بمجرد رغبتنا في ذلك. وحقوقنا ليست جديرة بالأوراق المطبوعة عليها ما لم نكن حريصين على حمايتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثلة ليختنشتاين.

السيدة فريتشي (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن هذه الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لهي حدث جدير بأن نتذكره بالفعل. والإعلان هو بلا شك أساس الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، وهي التي أدرجت، على سبيل الأولوية، حقوق الإنسان في جدول أعمالها العام.

إن الإعلان يشكل بعد خمسين عاما من اعتماده قانونا عرفيا دوليا ويبين بالتالي الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان. وأحكامه تنطبق على كل انسان على نطاق عالمي. بالاضافة إلى ذلك، فإن الإعلان العالمي هو مصدر الهام لتطوير نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حيث أن الصكوك الأساسية الستة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة مستمدة جميعها من الإعلان العالمي. والتصديق العالمي على تلك الصكوك يجب أن يكون هدفا هاما للمجتمع الدولي بمناسبة هذه الذكرى السنوية التي نحتفل خلالها أيضا باعتماد إعلان وبرنامج عمل فيينا - وهو معلم آخر في تاريخ الأمم المتحدة.

ومن ثم يسرني أيما سرور أن أبلغ الجمعية العامة بأنني قد أودعت صباح اليوم، باسم حكومة ليختنشتاين، صك انضمامنا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وأيضا إلى البروتوكولين

الاختياريين الملحقين بهما. وتود ليختنشتاين بذلك أن تؤكد اليوم التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، في إطار الأمم المتحدة وفي الأطر الأخرى، وهو ما يمثل إحدى أولويات سياستها الخارجية.

وبالنظر إلى الأهمية البالغة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن هذه المناسبة تدعو إلى الاحتفال حقا، ولكنها ليست مناسبة لتهنئة النفس. ففي حين أننا قد أنجزنا الكثير في الـ ٥٠ سنة الماضية وأنشأنا نظاما لحقوق الإنسان يبعث على الاعجاب على الورق، تظل الحقيقة المؤسفة هي أننا لا نزال بعيدين عن بلوغ العنصر الرئيسي في عملنا في مجال حقوق الإنسان - وهو تطبيقها عمليا لمصلحة كل فرد في جميع البلدان. إن الإعلان ينص بوضوح على أن الفرد هو المستفيد من الحقوق المذكورة فيه. والصكوك الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الإعلان بشأن الحق في التنمية، تكرر هذا المبدأ وتعيد تأكيده. وفي حين أن بعض تلك الحقوق لا يمكن أن يمارس على نحو ذي مغزى إلا إذا أعطيت للمجتمعات، يظل الفرد يشكل محور عمل حقوق الإنسان - والأفراد هم الذين يظلون يعانون على نطاق العالم من حالات الحرمان من جميع حقوق الإنسان وانتهاكها، حيث ترتكب تلك الانتهاكات أحيانا بطرق فادحة ومنتظمة مما ينم عن سياسات دولة تتجاهل تماما أحكام الإعلان العالمي.

ومن ثم، لم تكن فترة الـ ٥٠ سنة كافية لجعل الإعلان واقعا معاشا في حياة الناس، وهذا هو التحدي الذي نواجهه اليوم. والجهود التي تبذل لتعزيز نشر الإعلان جهود هامة ومقدرة، ولكن التنفيذ العملي لا يمكن تحقيقه إلا إذا اضطلعت الدول بمسؤوليتها الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ووجدت التكملة والدعم لجهودها في ذلك المجال عن طريق التعاون الدولي بوصفه عنصرا أساسيا لبلوغ هذا الهدف. إن المهام الماثلة أمامنا متعددة ومعقدة، وهي جميعا تقتضي إرادة سياسية حقة والتزاما صادقا بحقوق الإنسان منا جميعا.

وأود أن أذكر اثنين فقط من تلك التحديات. فقد ربط الإعلان، قبل ٥٠ سنة، بين حقوق الإنسان والسلم والأمن الدوليين. وعلينا جميعا بالتالي الالتزام بهذا الربط، إلا أن ترجمته إلى عمل ملموس اتسمت بالبطء الشديد بالفعل، وعلينا أن نضاعف جهودنا في هذا الصدد، خاصة بتعزيز القدرات الوقائية لمنظمتنا. وسيتعين علينا أيضا أن نتناول بطريقة كفؤة ومسؤولة مسألة الأطراف الفاعلة من غير الدول، وهي مسألة تكتسي أهمية متزايدة في عصر انتشار الصراعات الداخلية التي تخلف أحيانا كثيرة نتائج مدمرة فيما يتعلق بالتمتع بجميع حقوق الإنسان.

وختاما نرحب بتطورين حدثا في هذه السنة ويشكلان مساهمتين هامتين في سنة حقوق الإنسان. فقد كان اعتماد الإعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان مساء أمس حدثا أتى في وقته وهاما، ونأمل أن يسهم هذا الإعلان في القضاء على المفارقة المتمثلة في أن من يسعون جاهدين لكفالة التمتع بحقوق الإنسان - وفقا لأحكام الإعلان العالمي - يصبحون هم أنفسهم في أحيان كثيرة عرضة لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. كذلك نود أن نكرر الإعراب عن تقديرنا البالغ لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في مؤتمر روما الدبلوماسي. فالنظام الأساسي للمحكمة يوفر أخيرا للمجتمع الدولي وسيلة فعالة لكسر حلقة الإفلات من العقاب واقتراف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي. وحيث أننا من الموقعين على النظام الأساسي، نرحب باعتماده بصفته إنجازا بارزا وأبرز علامة تبشر بالخير في سنة حقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٥٠ سنة، رحبت به الجمعية العامة بوصفه، حسبما جاء في عبارات الإعلان "المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم". واليوم، بفضل الإدراك المؤخر الذي أتيح لنا، ندرك أن قوة الإعلان تكمن في قدرته على معالجة المسائل والشواغل المستقبلية. وهو وثيقة حية، وأشك في أن بإمكاننا، حتى بعد ٥٠ سنة، أن نحسن ما صيغ في عام ١٩٤٨. فالإعلان يضع أهدافا نتطلع إلى بلوغها ويحدد معايير ستحكم علينا بها الأجيال المقبلة.

ونحن في بنغلاديش استقينا كثيرا من الإعلان لنجسد في دستورنا الحقوق والحريات الأساسية لشعبنا، بأحكام أساسية خاصة لكفالة حقوق المرأة والطفل والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. وكما قالت

الشيخة حسينة رئيسة وزراء بنغلاديش في رسالتها اليوم:

"ومن ثم هي مناسبة لنجدد تعهدنا بترجمة المثل والأهداف المقدسة التي يوضحها الإعلان إلى واقع لكل مواطن بنغلاديشي وبالسعي الحثيث لكفالة تلك الحقوق للبشرية قاطبة".

إن الإعلان، منذ اعتماده، مثل مصدر الإلهام لأكثر من ٦٠ صكا دوليا لحقوق الإنسان، وهذا إنجاز بارز بكل المقاييس. ويظل الإعلان اليوم بوصفه الأساس الصلب الذي يبنى عليه نظام حقوق الإنسان بأسره. والذكرى السنوية التي نحتفل بها اليوم تتيح لنا فرصة للاحتفال بإنجازاتنا وتحديد أهدافنا ذات الأولوية للمستقبل.

وخلال الـ ٥٠ سنة الأخيرة، رأينا أن لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بعدا دوليا، وهذا البعد يعتمد بقدر كبير على تهيئة بيئة دولية مؤاتية عن طريق التعاون والشراكة الفعالين. وبغية كفالة حقوق الإنسان للجميع، سيتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يواجه التحدي سوية. ونضم صوتنا إلى الآخرين في تأكيد ضرورة نهوضنا جميعا للعمل في حالة تعرض حقوق الإنسان للانتهاك. ويجب على كل من الدولة والأفراد الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

إن التحدي الماثل أمامنا يكتسي معنى أكبر إزاء خلفية الألفية المقبلة. ما هي الوجهة التي ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذها للوفاء بوعد الإعلان العالمي في القرن المقبل؟ فالحاجة إلى تحقيق جميع حقوق الإنسان ماسة جدا والنتائج التي تترتب على التأخير خطيرة جدا بحيث أن اتخاذ تدابير عملية وموجهة نحو العمل يجب أن يصبح الشيء الأهم.

وينبغي أن تكون أولويتنا الأولى استئصال الفقر. فبالنسبة لخمس سكان الأرض الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم، لا يقدم احتفال اليوم شيئا يذكر. ولن يعني الاحتفال شيئا لأولئك الملايين إلا إذا احتل الحق في التنمية مكانة مركزية تنبع منها جميع حقوق الإنسان. فهو بالفعل مقياس احترامنا لجميع حقوق الإنسان الأخرى.

وتتمثل الأولوية الثانية في كفالة عدم ارتكاب الفظائع، وعدم إمكانية انتهاك الكرامة الإنسانية بدون عقاب. ويمثل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية تقدما كبيرا صوب بلوغ هذا الهدف. ويتطلب ذلك تكملته على الصعيد الوطني بإنشاء آليات وطنية لحقوق الإنسان تكون مستقلة وفعالة في التصدي للانتهاكات على الصعيد المحلي.

وأخيرا، يجب اتخاذ تدابير فورية للوفاء بحقوق المرأة والطفل، بصفة خاصة. فمن الضروري اتخاذ الضعف عاملا عند تحديد أولويات هذه التدابير. وينبغي بذل جهود خاصة للتصدي لحاجات النساء الفقيرات والمعوقات والعاملات المهاجرات. كذلك يجب الوفاء بحاجات الأطفال، خاصة البنات. ويجب حماية النساء والأطفال من العنف. وما لم نتمكن من القيام بذلك، فإن موضوع اليوم - "الوفاء بجميع حقوق الإنسان لكل شخص" - سيظل شعارا فقط وبدون مغزى.

ولا تزال هناك فجوة لا يستهان بها بين تطلعاتنا وإنجازاتنا. وقد كافحت الأجيال بتفان لتحقيق أهداف الإعلان. ونحن بدورنا لا بد لنا من أن ندأب في جهودنا حتى نبلغ هدفنا. وسيظل الإعلان يلهمنا ويقودنا في سعينا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن صيغة بياني التي تعمم في القاعة تناهز طول وجوه الذين يتلقونها، إلا أنني سأقصر بياني على الخمس دقائق المتفق عليها.

لقد وفر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قدرا لا يقاس من الطمأنينة والنجدة والكرامة للذين يتعرضون للامتهان والخطر. إن الإعلان غيَّر العالم. ولئن كانت وسائل الإعلام تعلن عن انتهاكات حقوق الإنسان كل يوم، فإن هذا السيل الدائم من التقارير يشهد في حد ذاته على الإعلان العالمي وعلى الحركة الدولية لحقوق الإنسان التي ساعد الإعلان على إنشائها.

اليوم يوم تكريم أولئك الذين عانوا وكافحوا وجعلوا من معاناتهم قضية. ونهنئ من فازوا بجوائز حقوق الإنسان لهذا العام، خاصة وأن ذلك الفوز يواكب اعتماد إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان أمس.

الإعلان العالمي بيان عن طبيعة الإنسان أيضا. فهو، من مادته الافتتاحية، يُذكر بروح الحرية والمساواة والإخاء، ويستمد المؤازرة من كل التقاليد الأخلاقية. والهند فخورة بترك آثارها على الإعلان من خلال هانسا ميهتا، إحدى المندوبات القلائل اللواتي شاركن في عملية الصياغة.

ومع ذلك، يبدو أن المثل العليا للإعلان تهزأ بضعف قدرتنا على الإعراب عنها. فلكل مادة نقطة مقابلة ومخالفة. فالمادة ١ تطالب كل البشر "بأن يعامل بعضهم بعضا بروح الإخاء"، والمادة ٢ تؤكد أن لكل إنسان حق التمتع بالحقوق الواردة في الإعلان دون أي تمييز، بما في ذلك العنصر واللون ووضع البلد الذي ينتمي إليه الشخص. ولكن المواقف والممارسات العنصرية لا تزول بسهولة. وقد شهد العالم مظاهر مروعة للتمييز القائم على أساس الدين.

والمادة ٣ تنص على أن "لكل فرد الحق في الحياة"، إلا أن معالجة انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى خسارة جسيمة في الأرواح تعتمد كلية تقريبا على موازين القوى. والمادة ٦ توفر "لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية"، كما تكفل المادة ١٤ "لكل فرد الحق في أن يلجأ إلى بلاد أخرى ... هربا من الاضطهاد". ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين استرعى الانتباه مرارا وتكرارا إلى اضمحلال حق اللجوء، وبخاصة في المناطق التي تناصر حقوق الإنسان بشدة. والمادة ٩ لا تجيز "القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا". ولكن يبدو أن العناصر الفاعلة البارزة في الساحة الدولية محصنة ضد هذا الحظر.

والمادة ١٢ تجسد حماية الفرد من تعرضه لحملات على "شرفه وسمعته"، كما تنص المادة ١٩ على حقه في "استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية". والعالم النامي يجد نفسه في موضع المتلقي ولكنه لا يستطيع أن يذيع إلا القليل في نظام البث عن طريق الاتصالات العالمية. والتوازن بين وجهات النظر المتنوعة، وهو جوهر الحرية، يكاد يكون معدوما، وهو يضمحل بسرعة فائقة.

وأقرب ما يكون إلى تطلعات الأغلبية الساحقة للبشرية المادة ٢٢ التي تتكلم عن "المجهود القومي والتعاون الدولي" اللذين يحق لكل فرد أن يحقق عن طريقهما "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي لا غنى عنها لكرامته وللنمو الحر لشخصيته". ويوجد هنا أكبر ضعف في الإعلان، حيث تكمن أقصى التحديات. فالفقر أكثر ما يعرض كرامة شخصية الإنسان للخطر، ومع ذلك فإن التحرر من العوز، وهو حق أساسي كرسه الإعلان، لم يعالج إطلاقا بوصفه أحد أركانه الأساسية.

وسيكون من الصعب تحقيق المراعاة العالمية لحقوق الإنسان في المجتمعات التي يميزها التدرج بين الثراء والعوز، والفائض والبؤس. ومعظم البلدان النامية تمر بعملية تغيير وتحديث سريعة بالدرجة التي جعلتها ثورة. فهي تكافح تحدي تخفيض نتائج الاضطرابات التي تصاحب التغيير الثوري في مجتمعاتها. وهي في حاجة إلى التقدير المستنير من جانب رفاقها الأسعد حظا في العالم المتقدم النمو. وكما لاحظ آدم سميث، توجد علاقة جدلية بين حب الذات وعمل الخير. ومع أنه يجب ألا يكون مدعاة للاستغراب أن يصدر التعزيز النشط لحقوق الإنسان عن البلدان التي تتمتع بأقصى قدر من الرضا عن النفس، فإن قدرا أكبر من التأمل في الذات ومن سياسات تقديم المساعدات المجدية سيكون مفيدا بدرجة أكبر بكثير.

لا يمكن تجزئة تيار التاريخ. فالقمع الكامل من جانب الاستعمار لحقوق الإنسان الأساسية للشعوب التي تعيش في البلدان النامية ليس بعيدا عن الذاكرة. وإنكار حقوق الإنسان الأساسية كان شرطا مسبقا جوهريا للقهر الاستعماري. وإن إسهام المستعمرات في ثراء الشمال لا يمكن حصره. صحيح أن النهج المستنير للتعاون الدولي لا يمكن أن يقوم على إعادة الحقوق التاريخية إلى أصحابها، ولكنه لن يتعزز أيضا بفقدان الذاكرة التاريخية.

وأمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل دفع بأن ما يجري تجاهله في معالجة مشكلة المجاعة كان مشكلة الاقتناء: فلا يكفي لتجنب المجاعة أن يتوفر الغذاء؛ بل ينبغي أن تكون للسكان وسيلة الحصول على الغذاء. وثمة تطابق بين هذا وحجج حقوق الإنسان. فالذين يدعون بأن كل ما يلزم هو إقامة صرح من القوانين لا يعالجون مسألة كيفية حصول الأفراد على الحقوق.

ونيتي في إثارة هذه النقاط ليست التشكيك في قيمة احتفالنا اليوم ولا إلقاء ظلال عليه. أردت فقط أن أطرح الاقتناع - التنبيه، إن أردتم - بأن تحدي الألفية الماثل أمامنا يكمن في تحويل الإعلانات إلى منجزات.

ويبدو لنا أن أربع مسائل تتطلب دراسة جدية. أولا، حقوق الإنسان لا تتعلق بمجرد تحويل مبادئ الإعلان إلى قانون وتطبيقه. يجب أن نهيئ البيئة السياسية والاقتصادية التي يمكن فيها للمثل العليا المكرسة في الإعلان أن تصبح واقعا من خلال النشاط الإنساني. وفي نفس الوقت، فإن الحقوق، بحكم تعريفها، لا بد من المطالبة بها. ولكي يحدث ذلك، ينبغي للأفراد أن يعرفوا حقوقهم. ويجب نشر التعليم في ميدان حقوق الإنسان بلا كلل. وفي هذا الصدد، نهنئ مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على إتاحة الإعـــلان اليوم على شبكة الانترنت بأكثر من ٢٥٠ لغة.

ثانيا، إلى أي مدى نجحنا في استغـــلال الطاقة البشرية "عقلا وضميرا" (المادة ١) الواردة في صلب الإعلان؟ ربما نكون قد وضعنا القوانيـــن وطورنا الإجراءات القضائية على حساب البعد الأخلاقي.

ثالثا، لئن كانت مبادئ الإعلان قد تطورت في إطار علاقة معينة بين الفرد والدولة، فإن دور الدولة ووظائفها تحجبها قوى العولمة. فكيف نكيف الإعلان العالمي مع هذه الحقبة الجديدة؟ وكيف يمكن توسيع نطاق الخضوع للمحاسبة ليشمل قوى السوق والعناصر الفاعلة التي يمكن أن تقوض حقوق الإنسان؟

أخيرا، لقد أحرزت العلوم، لا سيما علوم الحياة، قفزات من حيث الكم. فلأول مرة يحصل البشر على قوى اختيار بعض أشكال الحياة، أو استنساخها، أو تطويرها، أو قمعها. وفجأة تملك الحكومات، ومؤسسات البحث، والشركات، بل والعلماء، قوة هائلة تبعث على الاضطراب الأخلاقي. فكيف نطبق الإعلان العالمي لحقـــوق الإنسان على هذه الحقبة الجديدة؟

إن عالمية حقوق الإنسان ستتعزز بحق عندما تكون للحياة نفس القيمة في كل مكان. فعندما نرد بمعايير مختلفة انطلاقا من الاعتبارات العرقية أو السياسية أو الاستراتيجية، أو اعتبار القرب منا، يصبح ذلك تحديا لعالمية حقوق الإنسان وللأخوة والإخاء. فلنستغل هذه المناسبة ونتأمل بجدية في كيفية تحقيق وعد الإعلان العالمي. وأرجو ألا نندب على ما أخفقنا في تحقيقه فحسب، بل أن ندرس أسباب اخفاقنا أيضا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد العربي (مصر): يمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شاركت مصر بفعالية في صياغته، نتاجا أمينا لتفاعل الحضارات والثقافات المختلفة ونقطة تحول رئيسية في تاريخ البشرية. وقد أصبح الإعلان الأساس الفلسفي والتوجه العملي لكافة الأنشطة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك صياغة وتطبيق الوثائق القانونية الدولية الملزمة.

وقد كان للإعلان فضل كبير في تغيير المفاهيم الدولية بحيث لم تعد قضايا حقوق الإنسان أفكارا مجردة تهم العاملين في مجال حقوق الإنسان وحدهم، إذ نجح الإعلان في طرح قضايا حقوق الإنسان كقضايا عامة متعددة الأبعاد، تنصرف قواعدها على الكافة، وأصبحت موضوعات حقوق الإنسان واقعا يعيش في أعماقنا ويعايش أفكارنا.

الآن، بعد مرور نصف قرن على اعتماد الإعلان، جدير بنا أن نقف لنتدبر معا إلى أي مدى التزم المجتمع الدولي بما ورد في الإعلان، وما هو المطلوب القيام به في المستقبل لإعلاء شأن كرامة الفرد واحترام حقوق الإنسان بصفة عامة.

إن إلقاء نظرة متعمقة على احترام حقوق الإنسان في عالمنا المعاصر تؤكد أن الواقع العملي لم يرق إلى مستوى التوقعات التي سادت المجتمع الدولي عند اعتماد الإعلان. ولا بد لنا من الاعتراف هنا بأن الصورة ليست وردية كما كان يحلم بها واضعو الإعلان، ولا كما يتطلع إليها المجتمع الدولي الآن وهو على أعتاب الألفية الثالثة.

صحيح أن هناك تقدما في بعض المجالات الهامة التي يغطيها الإعلان، مثل كفالة الحريات الأساسية، والقضاء على الرق، ومنع إبادة الجنس البشري، وإزالة التمييز والفصل العنصري، وتعزيز حقوق المرأة والطفل وتحسين أوضاع اللاجئين. وأخيرا اعتماد النظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية تحاكم على الجرائم التي تنتهك أمن وسلامة البشرية.

ومع ذلك فهناك مجالات هامة أخرى لم يتم فيها إحراز تقدم ملموس. بل لن نبالغ إذا قلنا إن هذه المجالات قد أصيبت بردة. فالحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة الحق في التنمية، وقعت فريسة للتمييز بحيث لم تلق الاهتمام الذي لقيته الحقوق السياسية والمدنية. وحتى بالنسبة إلى الحقوق السياسية

والمدنية فما زالت هناك ممارسات عديدة تقترف يوما بعد يوم، انتهاكا لتلك الحقوق. ولعل أبلغ مثال على ذلك ما يشهده العالم اليوم في الأراضي العربية المحتلة من أمثلة بغيضة للاحتلال والتشريد وإنكار الحقوق المشروعة.

لا بد من الإشارة هنا إلى ظاهرة خطيرة يعاني منها المجتمع الدولي، ألا وهي الازدواجية في المعايير. حيث نجد تشددا في تطبيق معايير الشرعية الدولية في مجال حقوق الإنسان في بعض الحالات دون غيرها، بينما يقابل ذلك من ناحية أخرى بغض الطرف عن موجبات تطبيق ذات المعايير في حالات أخرى لا تقل خطورة ولا تقل الحاحا، وهو الأمر الذي يجب علينا جميعا تلافيه ونحن على مشارف القرن الجديد.

كما أن ظاهرة العولمة التي جعلت من العالم قرية متشابكة المصالح تفترض أن يكون التعامل في المجتمع الدولي على نفس الأسس وعلى نفس المعايير التي تطبق في المجتمعات الداخلية. فالديمقراطية كل لا يتجزأ ولا يمكن تحقيقها إلا إذا طبقت تطبيقا سليما على المستويين الداخلي والخارجي. إن المجتمع الدولي في حاجة ماسة إلى بلورة رؤية جديدة نتفق عليها جميعا وصيغة متكاملة تتواءم ومتطلبات العصر. فحماية حقوق الإنسان في عالم متداخل لا يمكن تصورها إلا من منظور التعاون الدولي وفي إطاره. والتعاون الدولي يجب أن يكون قائما على احترام تعددية الثقافات وخصوصياتها.

ومن هنا فإننا ندرك أهمية الإعلان والوثائق المرتبطة به، كما جاءت من قبل في الشرائع السماوية السمحاء. وندرك أهمية تناول الحوار الموضوعي والمشاركة الحقيقية التي تجمع بين الحكومات ومكونات المجتمع الدولي.

إن حقوق الإنسان، شأنها شأن كل القواعد القانونية، توضع تلبية لحاجات المجتمع. وقد تختلف المتطلبات من مجتمع إلى آخر، وعلينا ان نتقبل بسماحة ووعي كاملين هذه الاختلافات وأن نبني عليها صرحا متكاملا لحماية حقوق الإنسان في كل مكان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل بيلاروس.

السيد سيتشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان واحد من أهم بنود جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الراهنة. واليوم، تسنح الفرصة للمجتمع الدولي لا ليعيد التأكيد على الأهمية التاريخية والعملية لهذه الوثيقة التي يعتبر إصدارها بحق أحد المنجزات العظيمة للأمم المتحدة فحسب، بل وليؤكد أيضا على أن قضايا حقوق الإنسان تحتل مكان الصدارة في جدول الأعمال الحالي للأمم المتحدة، وليحلل أوجه النجاح والفشل في الماضي، وينظر إلى إمكانات المستقبل، ويحدد أهدافه.

ويود وفدنا أن يؤكد من جديد هنا امتثال بلدنا الصارم للإعلان العالمي نصا وروحا، فهو وثيقة فريدة أرست أسس الفهم المعاصر لحقوق الإنسان وحرياته. ويتمسك بلدنا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبالوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي، وبميثاق باريس لأوروبا الجديدة. وهو طرف في أهم المعاهدات الدولية في مجال تعزيز وحماية الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إن الحقوق المعلنة في الإعلان والمعززة في العهود والاتفاقيات الدولية أصبحت جزءا من الدستور والتشريع الوطني في بيلاروس.

والموقف الأساسي لبيلاروس في مجال حقوق الإنسان هو أن حقوق الإنسان عالمية لا تقبل التجزئة ومترابطة ومتكافلة، وأن حمايتها تبقى واجبا هاما من واجبات الدولة. ونعمل انطلاقا من مفهومنا بأن الديمقراطية، بوصفها نموذجا سياسيا، تشكل أحد الشروط الأساسية للتمتع الكامل بحقوق الإنسان. إن البشر وحقوقهم وحرياتهم أسمى قيم وأهداف المجتمع والدولة. وبيلاروس تبني مجتمعا ديمقراطيا على أساس سيادة القانون والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

إننا مقتنعون بأنه لا يمكن تحسين حالات حقوق الإنسان في أية منطقة من العالم إلا بالإسهام العملي للحوار البناء الصريح الخالي من الانتقائية والكيل بمكيالين، وبالتعاون الوثيق واتباع نهج عالمي لحقوق الإنسان على أساس الإنصاف والمساواة.

وتعلق بيلاروس أهمية كبرى على الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد أنشئت لجنة وطنية للاحتفال بهذا اليوم الهام، وتمت الموافقة على برنامج يتألف من أحداث ملائمة على أساس الأنشطة

التعليمية. كما نُشر نص الإعلان العالمي اليوم في كل الصحف الوطنية.

والإحاطات الإعلامية البرلمانية المتعلقة بحقوق الإنسان شكلت حدثا هاما جدا في الحياة العامة في بيلاروس عام ١٩٩٨. فقد أتاحت فرصة لدراسة المشاكل الرئيسية والأولويات القصوى في هذا المجال، ولتحديد المهام التي ينبغي أن تضطلع بها جميع أفرع الحكومة وعناصر المجتمع المدني.

وتعلق حكومة بيلاروس أهمية كبرى أيضا على تطوير التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان. ومما له قيمة رمزية أن يتصادف مع الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي تصديق برلمان بيلاروس على اتفاقية كومنولث الدول المستقلة بشأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتعاون بيلاروس تعاونا نشطا بشأن قضايا حقوق الإنسان مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي آلية فعالة للتعاون الإقليمي. وإن الالتزامات المتبادلة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها متضمنة في عدة معاهدات ثنائية بلدنا طرف فيها.

وتعلق حكومة بيلاروس أهمية كبرى على التعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج للمساعدات التقنية يهدف إلى تعزيز إمكانات أنشطة حقوق الإنسان والهياكل الأساسية لها في مجال حقوق الإنسان.

إن شعار جميع حقوق الإنسان للجميع: وهو شعار الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يعرف أوسع تعريف واحدة من أهم المهام التي تواجهها الأمم المتحدة، وكل دولة، وكل شخص. وبيلاروس على استعداد لبذل قصارى جهدها على الصعيد الوطني، وكذلك بالتعاون الوثيق مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لتنفيذه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل غيانا للإدلاء ببيان باسم الاتحاد الكاريبي.

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في أعقاب الحرب العالمية الثانية قررت شعوب العالم ألا تسمح بعد ذلك بأن يرتكب أي فرد أعمالا وحشية قاسية ضد أي فرد آخر. وبالتالي، عندما اجتمع ممثلوها في سان فرانسيسكو لإنشاء الأمم المتحدة، قرروا في الميثاق،

> "أن [يؤكدوا] من جديد [إيمانهم] بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء ... من حقوق متساوية".

ومن الواضح أنهم اعتقدوا أن هذا التأكيد الجديد يُعزز سلمهم وأمنهم وينهض بتنميتهم الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من أن البلدان الـ ١٤ للاتحاد الكاريبي لم تكن حاضرة عند إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، فإن هذه البلدان، التي أتشرف بأن أتكلم باسمها، لم تتردد في الانضمام إلى الميثاق فور استقلالها. واعتنقت اعتناقا كاملا وبكل استعداد المقاصد والمبادئ التي تجسدت في الميثاق. ولا غرابة في أن دساتيرها، بل وكل هياكلها الحكومية، سعت إلى النص على الاحترام التام والمراعاة لحقوق شعوبها وحرياتهم. وعلى الصعيد الدولي، سارعت للانضمام إلى كل الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية التي تعمل على كفالة التمتع الكامل بهذه الحقوق وممارستها.

وباعتماد إعلان حقوق الإنسان قبل ٥٠ عاما، خطا المجتمع الدولي خطوة كبرى صوب الوفاء بأحكام الميثاق. ويجري إحراز الكثير عن طريق تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية.

وعلى الرغم من هذه المنجزات، لا يمكننا أن ننسى أن مبادئ الإعلان العالمي ظلت بالنسبة لملايين البشر في جميع أنحاء العالم، مجرد تطلعات لم تتحقق. والصراعات الأهلية المشتعلة في بلدان عديدة من العالم أسفرت عن انتهاكات منهجية فاضحة لحقوق الإنسان وعن تهديدات خطيرة للسلم والتنمية الإقليميين. والتحركات الضخمة للمهاجرين النازحين نتيجة لهذه الحروب أسفرت عن مشاكل جديدة إنسانية ومتعلقة بحقوق الإنسان لها أبعاد لم يسبق لها مثيل. ومحنة النساء والأطفال، لا سيما في حالات الصراع المسلح، قضية تشغل المجتمع الدولي بجدية. ويمكن للأمم المتحدة، بل ويجب عليها، أن تضطلع بالمزيد من الجهود لوقف هذه الانتهاكات الفظيعة.

وفي الوقت ذاته، فإن الفروق الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي لا تزال تزيد من عمق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة تحول دون تمتع ملايين البشر

بالحقوق الأساسية، وهي الحق في الحصول على الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والعمل. ومن عواقب هذه المأساة أن حوالي ٣٤ ٠٠٠ طفل ممن لم يبلغوا الخامسة يموتون كل يوم من جراء سوء التغذية والإصابة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها. وفضلا عن ذلك، طبقا لما ورد في التقرير الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا العام عن حالة الأطفال في العالم، يوجد بالبلدان النامية ١٣٠ مليون طفل في سن الذهاب إلى المدارس الابتدائية، من بينهم ٧٣ مليون طفلة، لا يتمتعون بالتعليم الأساسي. وبسلب هذا الحق الأساسي، يقع جيل آخر ضحية للفقر والتخلف.

ولما كانت حكومات الاتحاد الكاريبي تعي تماما الخطر الذي يمثله الفقر المدقع على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، فقد سعت كلها إلى تحقيق مستويات للمعيشة توفر الكرامة لشعوبها. إلا أن العبء الثقيل للمديونية الخارجية، وتضاؤل الموارد، وتهميش اقتصاداتنا، أجبرت كثيرا من الحكومات على اللجوء إلى خيارات صعبة تسفر في كثير من الأحيان عن وضع الفقراء في ظروف أكثر صعوبة. وينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة المؤسسات المالية الدولية، أن تكون أكثر انتباها للآثار السلبية التي يتركها هذا التدهور الاقتصادي والاجتماعي على حياة عامة الناس. وللقضاء على الفقر، الذي لا شك في أنه أهم عقبة في سبيل التطبيق الكامل لحقوق الإنسان، لا بد أن يكون هناك اعتراف عام بالحق في التنمية بوصفه أحد العناصر الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا بد من اتخاذ الإجراءات الفعالة التي تمكن البلدان النامية من بلوغ أهدافها الاقتصادية من خلال إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا وإنصافا. وينبغي بذل الجهود الصادقة لبلوغ هدف تخفيض الفقر العالمي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولا يمكننا أن نأمل في ظهور بشائر تحسين الأوضاع التي تبشر بها الألفية الجديدة لجميع الشعوب إلا إذا اضطلعنا بذلك.

وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الكاريبي أيضا أن حقوق الإنسان لا يمكن أن تزدهر إلا في بيئة ديمقراطية. ولهذا نلتزم بتحقيق تنمية تجعل الأفراد محورها وتمكن مواطنينا من معرفة حقوقهم وواجباتهم أيضا. ولا نعتقد، كما يدعي كثيرون، أن هناك توترات أو صراعات متأصلة وحتمية بين حقوق الشعوب وحقوق الدول. ففي أية ديمقراطية لا بد أن يتعاون الشعب والدولة لكفالة تهيئة الظروف المؤاتية لازدهار حقوق الإنسان. ولهذا يجري حوار متواصل في منطقة البحر الكاريبي بين الحكومات المنتخبة ديمقراطيا وشركائها الاجتماعيين حول أفضل ما يمكنهم عمله لتحقيق ذلك الهدف.

وبلدان الاتحاد الكاريبي، بوصفها دولا تعتقد أن سيادة القانون أمر أساسي للاحترام التام لحقوق الإنسان، ترحب بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوصفها ملحقا لازما للإعلان العالمي. ويمكن لهذه المحكمة أن توفر آلية قانونية يعول عليها لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، فإن لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الدور الهام الذي يضطلع به في تطوير وعي أكبر بالتزامات حقوق الإنسان. ولهذا نتطلع إلى تطوير هاتين المؤسستين ليتسنى تجهيزهما بصورة ملائمة للاضطلاع بالمسؤوليات التي عهد بها إليهما. وبلدان الاتحاد الكاريبي بدورها تبذل الجهود الرامية إلى تعزيز حماية أنفسها على الصعيد الإقليمي، فتتحرك صوب إنشاء محكمة عدل كاريبية تتيح محفلا عاما يحتكم إليه مواطنونا.

وأود في الختام أن أؤكد للجمعية أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ظل في أعين البلدان الكاريبية محتفظا بوجاهته وأهميته كما كان عند إصداره. وإن مبادئه لا تزال توفر لجميع الحكومات معيارا تقيس به فعاليتها في خدمة مصالح شعوبها على أفضل وجه. وفي بعض الأحيان قد نفشل في بعض المجالات، ويتوجب علينا أن نبذل المزيد من الجهد لكي نحقق هدف المسؤولية العالمي. وإن الذكرى السنوية الخمسين للإعلان، التي تحل في لحظة هامة نفسيا قريبة من فجر الألفية الثالثة، تتيح لنا جميعا الفرصة لكي ندرج حقوق الإنسان مرة أخرى في صدر قائمة جداول أعمالنا الدولية والوطنية. ومن المؤكد أن بلداننا الأعضاء في الاتحاد الكاريبي لن تتوانى عن اغتنام هذه الفرصة لكي تفعل ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الحسني (الإمارات العربية المتحدة): يأتي احتفالنا اليوم بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة تجديد حاسم لالتزام المجتمع الدولي باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما يجعل التمتع بحقوق الإنسان حقيقة واقعة لكل إنسان يعيش في هذه المعمورة.

بالرغم من أن رؤيتنا التطلعية لطبيعة العمل العالمي في هذا المضمار، والتي عبرنا عنها جميعا في وثيقتي إعلان وبرنامج عمل فيينا العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، قد شكلت الإطار المنهجي والمؤسسي لأي تقييم موضوعي وشامل لآليات وجهود حماية ورعاية حقوق الإنسان العالمية المتساوية وغير القابلة للتصرف وعلى نحو منصف ومتزن، فإنه ما زال بالغ القلق ينتابنا إزاء استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في العديد من المناطق في العالم، وخصوصا التي لا تزال تكتنفها نار الصراعات الداخلية والانقسامات الإقليمية، والتي اتخذت شكلا من أشكال العنف المتنامي والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والعقبات التي يواجهها لاجئو الحروب والصراعات.

إن سيادة القانون تمثل عنصرا حيويا في احتواء الصراعات وحماية حقوق الإنسان المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل وتشكل شرطا أساسيا من شروط الاستقرار والتنمية المستدامة.

لذلك نرى ضرورة تعزيز جهود مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدماجها في الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات حفظ السلام والنهوض بالحقوق الاقتصادية والتنمية وغيرها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت منذ نشأتها على مراعاة أهمية حقوق الإنسان والالتزام بسن التشريعات والقوانين التي تنظمها وفقا لمفاهيم وسماحة الدين الإسلامي الحنيف الذي اعتبر الإنسان أكرم المخلوقات، ومن أجله سخر ما في السماوات والأرض.

كما نود أن نؤكد تأييدنا للتوجهات الرافضة للمعايير المزدوجة في التعامل مع مسألة حقوق الإنسان والتدخل في الشؤون الداخلية، وخاصة عند استخدامها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة تتصل بمصالح بعض الدول. هذا بالإضافة إلى حق الشعوب في تقرير المصير، باعتباره جزءا لا يتجزأ من القانون الدولي الإنساني، ومساندتنا للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في مسيرة كفاحها العادل ضد جميع ممارسات الاحتلال.

كما ونرى أهمية تعزيز الجهود الدولية في مجال صيانة حقوق الإنسان العالمية، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مع أخذ خصوصيات وظروف كل مجتمع وتاريخه وتراثه ومصالحه الوطنية في الاعتبار ومراعاة التنوع الفكري والثقافي للشعوب.

إننا نجدد تأكيدنا على أهمية أن يتوخى المجتمع الدولي نهجا كاملا ومتناسقا يستند على وضع الاستراتيجيات والخطط الهادفة إلى معالجة الأسباب الأساسية المتفاقمة لحقوق الإنسان في العالم، وخصوصا تلك التي تمس كرامة الذات الإنسانية بما فيها الفقر والجوع والمرض والتخلف والعنف، وبما يكفل تحقيق العدالة والنماء للبشرية جمعاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة لممثل السلفادور.

السيد كاستانيدا كورنيخو (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يحتفل المجتمع الدولي اليوم بالذكرى السنوية الخمسين لواحد من أهم أحداث هذا القرن - أي اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ففي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، عندما بدأ المجتمع الدولي يخلف وراء ظهره أهوال الحرب العالمية الثانية - الدمار وموت الملايين من الأرواح الذي وسم حياة أجيال عديدة - جدد الرؤيا التي حملها البشر عن أنفسهم وعن بيئتهم والمسؤوليات التي ينبغي أن تضطلع بها الدول للدفاع عن الكرامة الإنسانية. والآن، بعد ٥٠ سنة، نرى أن جميع الدول والشعوب والأمم التي نمثلها وننتمي إليها تقبل بعالمية ووجاهة الحقوق التي أقرها ذلك الإعلان البعيد الأثر، الذي أصبح وثيقة الماغنا كارتا للبشرية جمعاء.

وفي سياق هذا الاحتفال، من الأهمية بمكان الاعتراف بأن المفهوم الحالي لحقوق الإنسان يستند إلى التغلب على العقبات التي أعاقت الاعتراف العالمي بالكرامة الإنسانية، وقبول تنوع وتعدد البشر والشعوب وتوسيع وإثراء الضمير الجماعي من خلال نشر وتطبيق المبادئ القائمة على التسامح والحرية والديمقراطية والتعاون والتضامن والسلام. كذلك يجب علينا أن نقر بأن الكثير من التقدم الذي أحرز إنما يعود الفضل فيه إلى أولئك الذين ضحوا بحياتهم لإنشاء عالم أكثر عدلا وإنسانية - أبطال نكرمهم تكريما يستأهلونه حقا.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المستند إلى الكرامة الجوهرية لكل رجل وامرأة، يؤذن ببدء عملية لا سابق لها في تاريخ البشرية - أي الاعتراف والقبول بمجموعة من

القواعد والضمانات التي تقع في صميم الحالة الإنسانية وفي خلق نظام عالمي لحماية حقوق الإنسان والارتقاء بها، فالإعلان العالمي، وتعزيز حقوق الإنسان وإدراجها في جداول الأعمال الوطنية والدولية هي في عُرفنا أهم إرث تاريخي للقرن العشرين. وهذا الإرث الذي جاء نتيجة نصف قرن من العمل، يتسم وللأسف بماض من العنف والتعصب. والعديد من بلداننا شهد بزوغ الديمقراطية وإرساء حكم القانون بعد أزمات مؤلمة وخسارة لا تعوض في الأرواح البشرية. ولم يكن الطريق سهلا بالنسبة لبلدان مثل السلفادور، إلا أن تجربتنا الصعبة أدت إلى تعزيز قضية حقوق الإنسان المشتركة والدفاع عنها، من خلال الجهود التي بذلت على الصعيدين الجماعي والفردي.

في التاريخ المعاصر شهد المجتمع الدولي أيضا ارتكاب فظاعات هزت ضمير الأمم. ورأينا ظهور شبح الإبادة الجماعية والتعصب في الوقت الذي كنا نشعر فيه بحماسة حقبة الأمل الجديدة. وهذه الأحداث والحالة العالمية الجديدة ينبغي أن تقودنا إلى التفكير في القيم التي ينبغي أن يعززها المجتمع الدولي لدى التصدي لحقوق الإنسان كجزء من جدول أعمال الأمم المتحدة - أي القيم التي من شأنها أن تمنع المواجهة والتسييس، وتركز على التعاون والتضامن الدولي وتناصر احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها، أينما تعرضت للانتهاك.

لقد تعين على البشرية أن تنتظر حتى أواسط القرن العشرين لكي يبزغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبعد ٥٠ سنة، أدى تطور مبادئه ومذاهبه، ونشوء قانون دولي يُعنى بحقوق الإنسان، كواحد من أسرع فروع القانون تغيرا، إلى استحداث واعتماد مجموعة من الصكوك والآليات لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.

فشرعة حقوق الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، والإعلان المتعلق بالحق في التنمية وسائر صكوك حقوق الإنسان توفر الإطار الضروري والأدوات الأساسية لتحقيق توازن مناسب للسير نحو الألفية القادمة بأمل متجدد.

لقد آن أوان ترجمة المبادئ والتطلعات التي ألهمت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى واقع ملموس. والاحتفال بذكراه السنوية ينبغي أن يحدد المبادئ التوجيهية لتجديد الالتزام السياسي والأخلاقي الذي قطعته حكوماتنا على نفسها بتحقيق تقدم في هذا الاتجاه. وكما أشار التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن التقدم الذي أحرزته الدول، سيأتي يوم لا يقاس فيه تقدم الدول بما لديها من قوة عسكرية أو اقتصادية، أو بأبهة عواصمها، ومبانيها العامة، بل برفاهية شعوبها ومستوياتهم الصحية والغذائية والتعليمية، وبالفرص المتاحة لهم لتلقي المكافأة المناسبة عن عملهم، وبقدرتهم على المشاركة في القرارات تؤثر على حياتهم، وباحترامهم لحرياتهم المدنية والسياسية، وبما تقدمه من رعاية لأكثر فئات السكان ضعفا وحرمانا وبحماية النمو الجسدي والعقلي لابنائهم وبناتهم.

وهذا الجهد الفردي والجماعي الذي نبذله، نحن شعوب الأمم المتحدة، سيكون مساهمة ناجحة وفعالة في وصول يوم الأمل ذاك وخلق ثقافة حقيقية للسلام ضرورية لضمان الاحترام العالمي لحقوق الإنسان.

السيد زاخيوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مع اقترابنا من الألفية الجديدة، يبرز الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمنارة يهتدي بها سلوك البلدان والشعوب بالنسبة للقضية المقدسة التي تتمثل في احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويمثل الإعلان الوعي المشترك لدى شعوب هذا الكوكب بأن حقوق الإنسان هي الأسمى، وهي ذات طابع عالمي لا يتجزأ. أنها مقياس يراعي تنوع عالمنا، ويضع قاسما مشتركا يتجاوز الحضارات والثقافات والمعتقدات المذهبية.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لانضم إلى الأمين العام في تكريم أولئك المخلصين المتفانين الذين أدت جهودهم الدؤوبة إلى وضع هذه الوثيقة الرائعة. ولا يفوتني أن أنحني احتراما للذكرى الجليلة لضحايا لا حصر لهم لانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد أرسى الإعلان العالمي المبدأ القائم على كون حقوق الإنسان مسألة تتعلق بشاغل دولي مشروع. وعزز جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إنشاء نظام شامل هدفه حماية القيم التي استلهمها الآباء المؤسسون للأمم المتحدة: وهي الحرية، والعدل والسلام في العالم. وقد اعتمد منذ عام ١٩٤٨ العديد من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وأحرز تقدم هائل صوب نحو تحقيق أهداف الإعلان النبيلة. ويشهد على ذلك انتشار صكوك حقوق الإنسان والإنجازات المثيرة للإعجاب في

مجـــال جعل حقـــــوق الإنسان اتجاها سائدا في جميع المجتمعات.

ونلاحـــظ مع الإرتياح أن حماية الحقوق الإنسانية للأفراد وحرياتهـــم قـــد تطورت بصورة موازية للتطور المطرد للقانون الدولي. ويشجعنا نبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية ورفض احتلال الأراضي وضمها من قبل الدولة المحتلة. ونرحب أيضا بإصرار المجتمع الدولي على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم مع التمتع الكامل بحقوقهم في الملكية.

وقد شهد عالمنا خلال الخمسين سنة الأخيرة تغيرات هائلة، تتراوح من مواجهة الحرب الباردة وما صحبها من شبح الفناء النووي والصدام العنيف بين الإيديولوجيات، إلى عالم يجري فيه تشكيل تحالفات جديدة، تغذيها الحاجة إلى التنمية الاقتصادية في بيئة دولية تصبح أكثر ترابطا وأشد تنافسا. ودلت الصراعات الجديدة على أن أمامنا طريقا طويلا علينا اجتيازه لتحقيق أهداف الإعلان على نحو كامل. وظهر التعصب، سواء أكان دينيا أم عرقيا، في أشكال جديدة من الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومن نوع كنا نتمنى لو أنه ظل مدفونا في الماضي. وهذه الصراعات - التي تمارس فيها سيكولوجية الرعب على السكان المدنيين بشكل كامل، ومع بروز الظاهرة البشعة المتمثلة في "التطهير العرقي" من بين عناصر هذا الرعب - قد شكلت تحديات جديدة للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لبلوغ الهدف المتمثل في خلق عالم أفضل للجميع.

وفي هذا الصدد، نرحب بوضع صكوك قانونية دولية يكون هدفها تعزيز القانون الإنساني ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان. ونكرر الإعلان عن دعمنا للإسراع بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية والجهود الرامية إلى تعزيز آليات حقوق الإنسان.

وكما ذكر الرئيس كلاريدس، فإن قبرص تعتبر هذه الذكرى ذات مغزى خاص لأن حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بشعبها وحرياته الأساسية لا تزال تتعرض لانتهاكات جسيمة وقاسية نتيجة للغزو التركي واستمرار التقسيم المفروض على بلدنا في انتهاك صارخ لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة.

وقبرص، باعتبارها دولة عضوا، ملتزمة التزاما تاما بالمثل العليا التي قامت على أساسها هذه المنظمة، وبأهداف الإعلان العالمي، تغتنم فرصة هذا الاحتفال البهيج لتؤكد مجددا التزامها القوي بقضية حقوق الإنسان وكفالة تحقيق أهداف الإعلان. وفي الختام، أود أن أكرر الإعلان عن اقتناعنا بأن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بالنسبة لجميع الناس، بغض النظر عن العنصر أو الدين أو اللغة أو الجنس، تظل هي الأساس المتين لعلاقات الوئام بين الدول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة بعد هذا لممثلة كازاخستان.

السيدة اريستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذا اليوم الميمون المتمثل في الذكرى الخمسين لاعتماد الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تؤكد كازاخستان مجددا التزامها نصا وروحا بهذا الصك التاريخي. ولا يمكن للمرء أن يكون مغاليا في تقدير أهمية الإعلان. فهو قد أصبح الوثيقة الأساسية في القرن العشرين في مجال حقوق الإنسان. وأدرجت أحكام الإعلان العالمي في دساتير العديد من دول العالم، بما فيها كازاخستان المستقلة، وكان لها أثرها على ما لحق من تطوير للقانون الدولي.

ومساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ مبادئ الإعلان العالمي مساهمة هامة حقا. وإدماج مسائل حقوق الإنسان في جميع جوانب نشاط الأمم المتحدة يترجم تنفيذ تلك الحقوق على الصعيد العملي. وفي هذا السياق، تلاحظ كازاخستان بارتياح وامتنان العمل النشط والهادف الذي يقوم به الأمين العام، السيد كوفي عنان، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون.

وإن مغزى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالنسبة لتأكيد القيم الديمقراطية وسيادة القانون ليس أمرا عابرا. وقد أكد رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نورسلطان نزاربابييف، في رسالة التهنئة التي وجهها إلى الأمين العام بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان، على الأهمية الخاصة لهذا الإعلان بالنسبة للدول الحديثة الإستقلال التي شرعت في السير على طريق التنمية الديمقراطية، بما فيها كازاخستان.

ولا جدال في أن الطريق المؤدي إلى الديمقراطية الناضجة، الذي استغرق السير فيه قرونا بالنسبة للعديد

من الدول، طريق طويل وشاق. وفي تلك البلدان التي كانت توجد فيها الديمقراطية من قبل، ولكن في مراحل تاريخية معينة - مثلا بعد الحرب العالمية الثانية - جرى قمعها، لم يكن بعث الديمقراطية من جديد مسألة صعبة. ولكن في كازاخستان، حيث لم تكن توجد مؤسسات ديمقراطية بالمفهوم الحديث، بدأت هذه العملية من نقطة الصفر تقريبا. وقبل سبعة أعوام، بعد أن شرعت كازاخستان في السير على طريق الديمقراطية، بدأت تبذل جهودا كبيرة لإجراء إصلاحات سياسية تهدف في نهاية المطاف إلى ضمان حقوق وحريات كل مواطن في جمهوريتنا المتعددة الأعراق؛ ولا نزال اليوم نواصل هذه الجهود. وأصبحت تلك الحقوق راسخة تماما في الدستور، الذي يعكس المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وفي الآونة الأخيرة، ابتدر رئيس كازاخستان خطوات جديدة لتكثيف عمليات التحول الديمقراطي في مجالات هامة كالانتخابات، والأحزاب السياسية، والبرلمان، والمجتمع المدني، والنظام القضائي، ووسائل الإعلام. ويشكل الإرتقاء بالديمقراطية إلى مستوى سياسة الدولة خطوة جديدة هامة في إنشاء مجتمع مدني. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الخطوات عززها انضمام كازاخستان هذا العام إلى أربع اتفاقيات أخرى للأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وأصبحت كازاخستان حاليا طرفا في ١٨ معاهدة دولية متعددة الأطراف تنظم مختلف جوانب أنشطة حماية حقوق الإنسان. ومع تطور إمكانات بلادنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تصبح أيضا مسألة انضمام كازاخستان إلى العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان مسألة مطلوبة في الوقت الحالي، وقد بدأنا في هذه العملية.

وكل هذه التدابير، المتخذة في سياق الإصلاحات السياسية الجارية، تهدف إلى تعزيز حماية وضمان حقوق وحريات كل مواطن في مجتمعنا المتعدد الأعراق، الذي يتكون من ممثلي أكثر من ١٠٠ مجموعة عرقية. وسنبذل قصارى جهودنا لصون قيم مثل الوئام بين الأعراق وتعدد الثقافات والعادات لدى مختلف المجموعات العرقية التي يتألف منها شعب كازاخستان. وسنعزز التعددية في المجتمع بهدف ضمان حرية الضمير والتعبير والصحافة بصورة يعول عليها، وزيادة تعزيز أسس المجتمع الديمقراطي العلماني القائم على أساس التسامح والاحترام المتبادل.

وكان من بين الخطوات المنطقية لتعزيز التعاون الدولي توقيع مذكرة تفاهم في كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام، بين حكومة كازاخستان ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن افتتاح مركز تابع للمنظمة في ألمآتا، الذي سيتم في أوائل سنة ١٩٩٩. وثمة وثيقة ثنائية أخرى هامة تم التوقيع عليها مؤخرا تمثلت في مذكرة التفاهم بين حكومة كازاخستان ومكتب منظمة الأمن والتعاون للمؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن توسيع نطاق التعاون في مجال حقوق الإنسان.

ونحن مقتنعون بأن هذا التعاون سيسهم إسهاما هاما في التطوير القانوني لدولتنا، التي توائم أعمالها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وإذ نحتفل بيوم حقوق الإنسان، سوية مع المجتمع العالمي، ستواصل كازاخستان تقديم الدعم الضروري للعمل النبيل الذي تقوم به الأمم المتحدة في تنفيذ المبادئ السامية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل باراغواي.

السيد بابالاردو (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): في جلسة اليوم تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لأحد أهم الصكوك الدولية في التاريخ ألا وهو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أرسى معيارا مشتركا لتقدم جميع الشعوب والأمم، والذي كان ولا يزال مصدر إلهام وأساسا للتقدم في مجال حقوق الإنسان.

قبل خمسين سنة في المدينة التي كانت مهد أفكار الحرية والمساواة والإخاء أعربت ٥٨ دولة عضوا في المنظمة من بينها باراغواي عن مثلها العليا وأفكارها المشتركة في مجال حقوق الإنسان الأساسية. هذا الميثاق السياسي - ماجنا كارتا - للبشرية جمعاء كما سمي عن حق مثّل علامة بارزة في النضال الطويل من أجل حقوق الإنسان.

وقبل خمسين سنة في باريس، نعت وفدي الإعلان بأنه شعاع ضوء في تاريخ البشرية. ومنذئذ ألهم ذلك الضوء الدفاع عن حقوق الأفراد والشعوب وتعزيزها

وتكريسها في تشريع كل بلد ودستوره، كما حدث في باراغواي.

وعلى الصعيد الوطني، يمكننا التأكيد على أنه تم إحراز تقدم كبير منذ شباط/فبراير ١٩٨٩ عندما استعادت باراغواي ديمقراطيتها واستند الإعلان عن ذلك على بداية عملية إحلال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وبالتالي فإن ضمان الديمقراطية وإعداد العدة للتمتع الكامل بحقوق الإنسان أصبح دعامتي عملية التحول وتعزيز الديمقراطية.

وقد انضمت جمهورية باراغواي إلى معظم الصكوك - في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على السواء بشأن تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها وصادقت عليها. ومن بين تلك الصكوك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية شبه العالمية بشأن حقوق الطفل. ويمكننا أن نضيف إلى ذلك اعترافنا بالولاية القضائية لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣ والولاية القضائية لمحكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك وقّعنا مؤخرا في روما، بإيطاليا، على النظام الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

ونحن نرحب باعتماد الجمعية العامة أمس الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، والمعروف باسم إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان. ونحن نشيد بجميع هؤلاء الأفراد والمنظمات التي على مدى كل هذه السنوات التزمت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أود إبراز عمل مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونكرر الإعراب هنا عن دعم بلدي لعمل السيدة ماري روبنسون وعلى التزامها بعملها الثقيل العبء.

وفي إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين للإعلان، أدرجت حكومة جمهورية باراغواي موضوع حقوق الإنسان في المناهج المدرسية لبلدنا وأدخلته في الإصلاح التعليمي الذي تقوم به حكومتي لكفالة ثقافة احترام كرامة الإنسان الفرد وتوفير تعليم يتوخى الصدق والأمانة.

وإجلالا لهذه الذكرى، قررنا أن ننيط هذا الموضوع التشريعي موضوع "الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" لتلاميذ الصف النهائي في المعاهد التعليمية الحكومية والخاصة بشتى مستويات التعليم في بلدنا.

كما أود أن أشير إلى أن وفد إكوادور، في بيانه في باريس في عام ١٩٤٨، أوضح أن أفضل سبيل لتقرير ما إذا كان الإعلان ناقصا أو غير مرض هو دونما شك تعريضه لمحك الزمن والحكم عليه بعد ذلك حسب النتائج التي يحققها.

وبعد نصف قرن، يمكننا أن نقول عن حق أن الإنجازات كثيرة. وثمة أعداد كبيرة من الضحايا المحتملين للانتهاكات والفئات الضعيفة قد تمتعت بحماية القوانين المعتمدة في هذا الصدد. وقد أصبح الفصل العنصري في ذمة التاريخ. ولم يحدث مطلقا أن كان الوعي بضرورة احترام الديمقراطية وسيادة القانون واسع الانتشار كما هو الحال الآن.

بيد أننا نعلم أنه على الرغم من هذه المنجزات لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان مستمرة بمعدل يبعث على الانزعاج. وما فتئ العالم في كل مكان، في الشمال والجنوب على السواء، يشهد حالات التمييز والإعدام بإجراءات موجزة والتعذيب وإنكار الحقوق الأساسية. ومن المحزن أن الألم والعنف والصراعات المسلحة والأمراض والأمية والفقر منتشرة حتى اليوم. وفي أجزاء كثيرة من العالم لا تزال النساء والأطفال تتعرض لأعمال لا تحصى تنطوي على الإساءة والظلم والتمييز. ويستغل الأطفال ويزج بهم في الصراعات المسلحة.

وفي عشية القرن الحادي والعشرين، الطريق أمامنا طويل والتحدي كبير. والمهمة الأكثر إلحاحا التي تواجهنا اليوم فيما يتصل باحترام حقوق الإنسان هي التنفيذ العملي للمعايير المتفق عليها. وهذا الالتزام هو أساسا التزام الحكومات الوطنية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

لقد أعرب وفد باراغواي في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، في باليه دي شالو في باريس، عن دعمه القوي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعبّر عن السبب الحقيقي لوجود البشرية.

واليـــوم، ١٠ كانـــون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تؤكد باراغواي من جديـــد هـــذا الإيمان وتكرر الإعراب عن التزامها بمضاعفـــة جهودها من أجل تعزيز تفهم واحترام الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي وسائر الصكوك والإعلانـــات الدولية التي اعتمدت بعد ذلك. ونتعهد باستمرار العمل لجعل شعار "جميع حقوق الإنسان للجميع" حقيقة للأجيال الحاضرة والمقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد بيريز اوترمين (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اليوم، نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقـــوق الإنسان. وتنضـــم أوروغواي إلى هذا الاحتفـــال بحماس شديد واقتناع واضـــح وتصميم على اقتفاء الطريق صوب تحقيق الأهداف الواردة فيه.

في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، أعلنت الجمعية العامة في دورتها الثالثة في باريس، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد بأغلبية ٤٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت. ومن ثم، فبعد ثلاث سنوات من التوقيع في سان فرانسسكو على ميثاق الأمم المتحدة التأسيسي في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، تم الامتثال لنص لازم في المادة الأولى هو:

"تعزيـــز احترام حقـــوق الإنسان والحريات الأساسيـــة للناس جميعـــا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

ومنذ ذلك اليوم حتى يومنا هذا، أعتمدت مجموعات من المعاهدات والاتفاقيات والقرارات من شتى هيئات المجتمع الدولي، وبالتالي تم إيجاد منظومة كاملة من أجل استنباط آليـــة فعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان الأساسيـــة. وآخـــر نص، والذي اعتمد مؤخرا في روما وصوت بلدي مؤيدا له، أنشأ المحكمة الجنائية الدولية. وبمجرد أن تبدأ المحكمـــة عملها ستكون أحد أهم أدوات منع انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبة مرتكبيها.

وأوروغـــواي جـــزء من هذه الآلية بكاملها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وصادقت أو انضمت الى مختلف الاتفاقات الدولية والإقليمية وصوتت مؤيدة القرارات والمقررات في هذه المجالات.

ولذا يبدو أنه بعد صدور تشريعات تتعلق بهذه المسألة على المستوى الدولي طوال خمسين سنة، تم إنجاز الإطار والصكوك اللازمة لنشر وتحديد حقوق الإنسان والدفاع عنها وإن أوان التفكير قد حان. وعليه يجب علينا أن نتساءل: أين يجب علينا أن نركز عملنا في المستقبل لتحقيق الهدف المتوخى المتمثل في عدم تكرار وقوع انتهاكات جديدة في مجال حقوق الإنسان في العالم على أساس يومي.

لقد حققت الإنسانية الكثير من التقدم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق الخمسين سنة الماضية، إلا أنه يتعين علينا أن نقبل بحقيقة أن عمل الكثير لا يزال مطلوبا. ولذا فإننا نرى أن هذا الظرف هو الظرف المناسب وهذه الفرصة هي الفرصة المناسبة للتوقف والتأمل من أجل العثور على جواب يتعلق بعملنا في المستقبل. وفي هذا الصدد، نرى أنه لا يوجد أي سيـــاق للعمل أفضل من العودة الى أسسنا - أي الى جذورنا - كما جرى التعبير عنها بوضوح في مقاصد منظمتنا ومبادئها التي لا تزال صحيحة تماما. ونرى أن هذه المقاصد والمبادئ توفر قيام العلاقة التي لا تنفصم عراها بين حقـــوق الإنسان وصـــون السلـــم، وبين حقوق الإنســـان والتنمية، وبين حقوق الإنسان والتعليم - وكل هـــذا فـــي إطـــار الممارسة الكاملة لنظام الحكم الديمقراطي.

إن صون السلم هو الغرض الأول المنصـوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وهكذا أصبح هذا الغـــرض الأساسي الذي ترتكز عليه سائر أهداف الميثاق. فمـــن دون السلم لا يمكن تطوير الحقوق الأساسية أو ممارستها أو الالتزام بها. ومثل السلم بين الدول، فإن السلم داخل الدول - أي النظام الداخلي - ضروري أيضا، لأنه بدونه أيضا لن يتسنى الاضطلاع بأية إجراءات حكومية للنهوض بهذه المقاصد. ولهذا السبب يمثل صون السلم، على الصعيدين المحلي والدولي أولوية لدى بلدي في سياسته الدولية والمحلية، ولهذا السبب أيدنا على الدوام جميع قرارات الأمم المتحدة التي تستهدف تحقيق هذا الغرض، وعلى الأخص تلك التي تشجع نزع السلاح العام الكامل.

لكن سيكون من الصعب جدا صون السلم دون تحقيق حد أدنى من التنمية يؤدي الى رفاهية السكان. وفي هذا الصدد، فإن التعاون الدولي، الذي يمثل غرضا آخر من أغراض الميثاق، ينطوي بالتالي على أهمية حيوية وينبغي أن يستهدف أساسا الدول التي تتضمن أولويات سياستها

المحلية توزيعا حقيقيا للثروة بين سكانها. ولا نعتقد أن تعزيز الدول الغنية ذات السكان الفقراء يسهم في صون النظام الداخلي على الصعيد المحلي.

ونعتقد أيضا أنه لا يمكن التوصل الى تنمية حقيقية وفعالة أو إعمال حقوق الإنسان دون سياسة تعليمية واضحة المعالم. ولا نشير هنا فقط الى التعليم ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان على وجه الخصوص، بل الى التعليم بصورة عامة. فحقوق الإنسان يمكن أن تنتشر إذا تمتع المجتمع بالحد الأدنى من القدرة على التعلم. ولذا فإن جهودنا ينبغي أن تستهدف بلوغ مستويات من التعليم العام في أوساط السكان حتى يتمكنوا من فهم معنى وقوة حقوق الإنسان. ويجب على المواطنين أنفسهم أن يدافعوا عن حقوقهم الأساسية. وينبغي أن يبدأ التعليم في الأسرة نفسها، التي ينبغي أن تعلم أطفالها وتضرب لهم مثلا لكي يلتحقوا بالمجتمع بعد أن يحصلوا على المستوى الأدنى من التعليم فيما يتعلق بالاحترام والتسامح المتبادل مع أقرانهم.

أخيرا، وربما كان الأهم، يجب علينا أن نعترف بأنه لا يمكن ممارسة حقوق الإنسان بصورة تامة إذا لم يكن السلام والتنمية والتعليم جزءا من نظام ديمقراطي للحكم. فمن دون الديمقراطية لا يتحقق السلام والتنمية العادلة والتعليم الحر أو الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان. وإننا نقصد الديمقراطية الحقة ونظام الحكم الذي يتحقق فيه الفصل الواضح بين السلطات - السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. ونحن نشير الى دولة تحدد فيها الحقوق التي شرعها مواطنوها بحرية وظائف قادتها. ونحن نشير الى نظام للحكم يكون فيه المواطنون قد أرسوا دعائم الأحزاب السياسية بعفوية وحرية. فمن دون الأحزاب السياسية لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية. والأحزاب السياسية هي قنوات التعبير عن الرأي العام والممثل الشرعي الذي من خلاله يتم التعبير عن الرأي العام وينبغي أن تظل كذلك.

وفي التحليل الأخير، نفهم أن التدابير في المستقبل ينبغي أن تتركز على التماس القيم والدفاع عنها، وهي قيم أساسية لا تنفصل عن الالتزام التام بحقوق الإنسان والتقيد بها: أي السلام والديمقراطية والتنمية والتعليم. وهذا كله ينبغي أن يسير وفقا للمبادئ التي حددها الميثاق: أي المساواة السيادية بين جميع الدول الأعضاء، وحسن النية في تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها، والتسوية السلمية للمنازعات، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها واحترام عدم التدخل في الشؤون التي تقع أساسا في نطاق الولاية القضائية الداخلية للدول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل لبنان.

السيد نجم (لبنان): يشرفني أن أشير في بداية كلمتي الى الدور المميز الذي قام به لبنان في العام ١٩٤٨ في صياغة ووضع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يحتفل العالم هذا اليوم بمرور نصف قرن على إصداره. كما يسرني أن أؤكد أن لبنان يكرس في دستوره وقوانينه وأنظمته الحقوق المتعارف عليها للإنسان والمواطن في عالم اليوم. ويتبنى لبنان التعددية السياسية في نظامه. كما أنه يحترم بشكل كامل حرية الإنسان في التعبير عن رأيه وكذلك حرية الصحافة والإعلان. وتجري في لبنان انتخابات ديمقراطية لجميع المؤسسات الدستورية، بما في ذلك انتخابات البرلمان ورئاسة الجمهورية والمجالس الإدارية.

لقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كردة فعل على المعاناة المأساوية التي عاشها ملايين البشر عبر التاريخ، وكوثيقة هدفت الى حماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. إن الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مناسبة لتقييم مدى التزام البشرية بالقواعد والأسس التي توافقت عليها الدول والحكومات بهدف رفع الظلم والتعسف عن كاهل الإنسان.

إلا أنه، بعد خمسين عاما من إعلان ١٩٤٨، استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في معظم أنحاء العالم إن عبر الممارسات العنصرية، وفي مقدمتها سياسات التطهير العرقي والترحيل الجماعي أيا كان مصدرها، أو عبر الاحتلال والاحتجاز وطرد السكان من ديارهم وأخذ الرهائن وفرض الحصار والاستيطان حيث يفتقد الإنسان لأبسط أشكال حقوقه، لأن اللغة الوحيدة التي يستخدمها المحتل هي لغة القتل والطرد والقمع وكبت حرية التفكير والتعبير.

من جهة أخرى يستمر في العالم التمييز بين الحريات والحقوق الإساسية للإنسان سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية. وإذا كانت الصورة قاتمة بما تحفل به من ضروب الظلم والفقر والمرض

والجهل والجوع والذل، خاصة في نصف الكرة الجنوبي والتي تشكل إهانة بالغة للكرامة الإنسانية فإن المواثيق والعهود الدولية التي أنجزت خلال هذه الفترة والمتعلقة بحقوق الإنسان المختلفة تعكس أيضا إنجازات فكرية وحقوقية وسياسية لا يستهان بها.

إن تفعيل الإرادة السياسية الدولية وتعزيز الأدوات القانونية لتحقيق المبادئ والقواعد المتفق عليها دوليا ووضعها موضع التنفيذ خدمة لحقوق الإنسان وكرامته تبقى هدفا أسمى للجهود الدؤوبة.

ولقد بذل المشترعون المفكرون الدبلوماسيون السياسيون الكثير من الجهد للوصول الى الأطر القانونية الدولية لمفاهيم حقوق الإنسان في هذا العصر. وصدرت نتيجة ذلك مواثيق دولية إقليمية ووطنية جعلت من تقنين حقوق الإنسان وحمايتها وتكريسها هدفا لها.

إن ما تتطلع إليه الإنسانية في المرحلة المقبلة هو جعل مفهوم حقوق الإنسان جزءا أساسيا من القرار السياسي في منظوماتها المحلية والإقليمية والدولية. إن من شأن ذلك أن يحدث تغييرا نوعيا ليس فقط في عمل المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والمنظمات على اختلافها، بل إن من شأنه أيضا أن يؤثر مباشرة في العلاقات الدولية وفلسفتها.

إن العالم يخطو باتجاه توحيد المعايير والقيم والأدوات والأهداف، وكلها تصبو الى تحقيق إنسانية الإنسان وتعزيز كرامته فردا وجماعة أيا كان في مختلف أنحاء العالم.

وهنا لا بد من أن نحقق في المستقبل القريب حق الإنسان في التنمية، الأمر الذي ما زال البعض يضع العقبات أمامه، مما يستوجب توافقا دوليا الى جانب الحقوق الأخرى التي تم إقرارها.

إن العمل المشترك في سبيل إزالة انتهاكات حقوق الإنسان أيا كانت مسؤولية جماعية تتحملها الدول والحكومات ومنظمات المجتمع المدني. إننا نتطلع الى جهد متكامل لترسيخ احترام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتحسينه خلال السنوات والعقود المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثل بوركينا فاصو.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أعلن بداية أنني أتكلم باسم أعضاء منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد مرت ٥٠ سنة منذ اعتمد الرجال والنساء من ذوي النية الحسنة، الذي جرحتهم أهوال الحرب، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس - وطن الحرية كما توخاها ثوار ١٧٨٩ - وعقدوا العزم على الحؤول دون وقوع هذه الفظاعات مرة أخرى.

وتتمثل الأصالة الرائعة للإعلان في أنه بالرغم من افتقاره الى الطابع الملزم قانونا للاتفاقيات بالمعنى الحرفي للكلمة، فقد اكتسب القوة بصورة تدريجية لما له من أهمية ولما ينطوي عليه من طموح إنساني - بالرغم من أنه بدا بعد اعتماده مباشرة أنه ليس سوى قائمة بالأمنيات النبيلة. ولا بد من الإشادة بالأمم المتحدة، وبالمجموعة الواسعة من الرابطات والمنظمات، وبالشعوب من مختلف المشارب، التي ناضلت من أجل ترجمة حقوق الإنسان الى واقع ملموس. ولئن كانت الاتفاقيتان المرفقتان بالإعلان - العهد الدول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - لم تنفذا تنفيذا كاملا، فإن الوعي ازداد الى درجة أن معظم التشريعات الأساسية، كما في حالة أفريقيا، تشير إليهما.

إن الآليات القانونية المصممة لحماية حقوق الإنسان أخذت تكتسب القوة. ومن الأمثلة على ذلك إنشاء المحاكم الجزائية مثل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، التي تستمع الى قضايا تتضمن ارتكاب جرائم ضد الكرامة الإنسانية. وآخر الإنجازات التي تحققت في هذا المجال تمثل بوضوح في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، التي سيكون لعملها أثر حاسم على احترام حقوق الإنسان.

لقد دلل التاريخ بوضوح أن أفريقيا هي القارة التي عانت أكثر من غيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. فالعبودية والتحقير والإذلال والمعاملة اللاإنسانية أنزلت الشعوب السوداء الى مستوى دون مستوى البشر. فالاستعمار الذي حاولت السلطات القائمة بالإدارة إخفاءه تحت قناع نشر الحضارة، كشف طابعه الحقيقي من خلال تنصيب أنظمة يمكن في طلبها قولبة وإخضاع الشعوب المستعمرة ساعة يشاء.

كذلك عانت أفريقيا من تجربة مريرة تمثلت في التعصب والعنصرية، التي بلغت ذروتها في كارثة الفصل العنصري، الذي لا تعني إزالته على الصعيد الرسمي أنه استؤصل تماما. حذار حذار: إن مالكي الرقيق، وعتاة العنصرية وتجار العبيد المعاصرين لا يزالون بين ظهرانينا، يستحضرون شبح الهجرة أو يتوسعون في وصف شرور التعايش المتعدد الأعراق.

لذلك يصبح مفهوما أن أفريقيا ينبغي أن تهتم اهتماما عميقا بحقوق الإنسان أولا وقبل كل شيء آخر، لا لأنها يمكن أن تصبح القدوة في هذا المجال فحسب، بل أيضا لأنها بعد أن خبرت أكثر الظروف إهانة للبشر، صممت على مناصرة احترام حقوق الإنسان. وأدى هذا الى إنشاء اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب، وأدى في الفترة الأخيرة الى إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان، بالإضافة الى مختلف الحركات الوطنية لحقوق الإنسان في أنحاء القارة. لكن حقوق الإنسان تعني أيضا احترام المرأة بكل ما تتمتع به من كرامة. وتعني حماية الأطفال من إساءة معاملتهم ومن الفساد الاجتماعي. وتعني قبول العاجزين والمعوقين بوصفهم بشرا معافين. وتعني معرفة وجعل الآخرين يعرفون، أن الفقراء أو الجياع أو المرضى لهم الحق في تلقي المساعدة؛ والمسألة ليست منّة أو مواساة.

لقد كان القرن العشرون أساسا قرن إنكار حقوق الإنسان التي انتُقص منها بظهور ايديولوجيات مادية واستبدادية استرسلت في استعمال تعذيب الناس وسجنهم وزجهم في معسكرات الاعتقال وغسل أدمغتهم. وبعد الكثير من مشاعر اليأس والإحباط، يجب أن يكون القرن الحادي والعشرون قرن إنعاش احترام القيم الجوهرية للبشر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير خارجية بولندا، السيد جانوز ستانزيك.

السيد ستانزيك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في يوم الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، اسمحوا لي أن أؤكد التطور البارز للغاية في أفكار ومبادئ حقوق الإنسان في العلاقات الداخلية والدولية. وأذكّر الجمعية العامة بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يتضمن سوى إشارات قليلة عن حقوق الإنسان. فبعد ثلاث سنوات من توقيع الميثاق اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - وهو وثيقة تفتقر إلى القوة الملزمة لمعاهدة دولية. ولم تؤمن إلا قلة قليلة بأن بإمكانه أن يغير العالم. ولكن منذ البداية الأولى، وفرت حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها حافزا فريدا لنمو القانون الدولي وتطور العلاقات الدولية التي يفهم أنها سياسات فيما بين الدول. ومسائل حقوق الإنسان سرعان ما توقفت عن أن تكون مجالا مقتصرا على القانون الدولي. فقد أصبحت شأنا يدخل في سياسات الدول، وعملا تقوم به الحركات الاجتماعية، بما في ذلك عدد متزايد باطراد من المنظمات غير الحكومية التي تزداد قوة، فضلا عن تركيز وسائط الإعلام الاهتمام عليها. واسمحوا لي بأن أؤكد أن حقوق الإنسان تطورت إلى أن أصبحت عاملا بارزا في العلاقات الدولية، وأصبحت في فترة ما بعد الحرب الباردة عنصرا أساسيا من عناصر النظام الدولي الجديد.

إن المدافعين عن أفكار ومبادئ حقوق الإنسان - أي المفكرين والسياسيين وقادة المنظمات غير الحكومية - يشاركون الرأي بأن احترام الحقوق التي ينص عليها الإعلان لا يكفل في حد ذاته حرية الشعوب في الاختيار والتعبير أو في تطورها الحر. لهذا السبب حدث منذ اعتماد الإعلان عام ١٩٤٨ أن وضِعت مجموعة مؤثّرة من القوانين الدولية تضم صكوكا ملزمة من قبيل العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان والاتفاقيات المتعلقة بالتعذيب والعنصرية والتمييز ضد المرأة - وبدون تلك الصكوك تبقى حقوق الإنسان مجرد كلام إخباري. وبوصفي ممثلا لبولندا، أشعر بالاعتزاز بأن بلدي هو الذي اتخذ زمام مبادرة وضع أحد هذه الصكوك القانونية - وهو اتفاقية حقوق الطفل - لحماية سكان كوكبنا صغار السن. وتم أيضا إقرار نظام شامل لآليات حقوق الإنسان - من قبيل المقررين الخاصين، والخبراء، والأفرقة العاملة، وقبل كل شيء هيئات رصد تنفيذ المعاهدات.

لا يزال وفد بلادي على اقتناع بأن جميع عناصر جهاز الأمم المتحدة الموسع الذي يعنى بحقوق الإنسان - أي لجنة حقوق الإنسان وآلياتها، فضلا عن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها - تتصف بأهمية متساوية وينبغي أن يكون بعضها مرتبطا ببعض على نحو تعاضدي. وينبغي أن تتعاون جميعها تعاونا وثيقا مع المنظمات غير الحكومية. ونعتبر أن من الأهمية الخاصة بمكان أن تتمكن المفوضة السامية وآليات لجنة حقوق الإنسان، بما فيها المقررون الخاصون، من الاعتماد

على التعاون الكامل للدول الأعضاء ليس في تأييدها الكلامي فحسب بل وأيضا في دعمها الفعلي.

واسمحوا لي بأن أؤكد مجددا أن حكومة جمهورية بولندا لا تزال تكرس نفسها لدعم جميع الجهود المبذولة لتعزيز القدرات الوقائية للجنة حقوق الإنسان. واسمحوا لي أيضا بأن أؤكد أن حكومتي تعلق آمالا كبيرة على ولاية المفوضة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنصون، ونحن، إذ نشيد بالإنجازات التي حققتها حتى اليوم، نتعهد بتقديم دعمنا المتواصل لها في مهمتها الصعبة والنبيلة.

إن إحراز التقدم في تنفيذ قواعد حقوق الإنسان لم يكن خاليا من المشاكل. ونحن لا نزال نشهد معارضة من عدة دول لإضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان ولتوسيع المؤسسات الحمائية. وثمة دول عديدة ما زالت بمنأى عن أية صكوك لحماية حقوق الإنسان، في حين أن البعض منها يشير إلى الخصوصية في الموقف من حقوق الإنسان، مما يشكل تحديا للقواعد العالمية التي وضعتها الأمم المتحدة.

ولا يساورنا شك في أن المعركة التي تُخاض من أجل مُثل ومبادئ حقوق الإنسان لم تنته بعد. ونحن نعلم أن من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود إذا أرادت الحكومات أن تقبل القواعد الأساسية لحقوق الإنسان وأن تسلّم بأن حمايتها الفعالة ليست ممكنة إلا عندما يعلم مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان أنهم سيُحاسبون على أفعالهم.

إن استراتيجية الأمم المتحدة لتنفيذ حقوق الإنسان يجب أن تُكرس لتعزيز برنامج مكثف للمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية موجه إلى جميع البلدان التي تحتاجها والتي تكون مستعدة للتعاون مع الأمم المتحدة. وينبغي أن تتوفر للمفوضة السامية لحقوق الإنسان ميزانية كافية وقدرات تنظيمية وبشرية لتلبية الاحتياجات بنطاقها الواسع والمتنوع.

لقد قطع العالم شوطا بعيدا منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فالأنظمة الاستبدادية والأنظمة القائمة على التمييز العنصري أطيح بها باسم حقوق الإنسان، وتوسعت قائمة الحقوق. وعلى الرغم من شتى أنواع المقاومة الإقليمية والثقافية والعقائدية، أخذ الاعتراف بحقوق الإنسان يصبح عالميا على نحو تدريجي. وإن عدم احترام حقوق الإنسان لا يمكن بعد الآن أن يظل بمنأى عن النقد والإدانة بفعل مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وإننا نرحب بهذا التطور الثوري، وهو سمة جديدة نوعا للنظام الدولي الذي أرسى أسسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد كاستروب (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تأييدي الكامل للبيان الذي أدلى به زميلي النمساوي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما اعتمد ممثلو الأمم المتحدة من جميع أنحاء العالم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، أرادوا أن يكون ردا على الأعمال الوحشية التي لم يسبق لها مثيل التي وقعت في الحرب العالمية الثانية - أي الإبادة الجماعية، والقضاء على أسباب العيش، والترحيل الجماعي. وكان الإعلان رمزا للأمل بعد سنوات من الطغيان والقمع. فقد اعترف بكرامة الإنسان المتأصلة وبقيمته، ونادى بالمثل الأعلى ومفاده أن يعيش كل فرد من الأسرة البشر بحرية ودون خوف وملاحقة.

واليوم، بعد ٥٠ عاما، تحقق الشيء الكثير. ولكن يتعين علينا أن نعترف بأن ما نص عليه الإعلان لا يزال بالنسبة للعديدين من الناس بعيدا عن كونه حقيقة. ولا يستطيع أحد منا القول إنه ليس هناك مجال للتحسين في بلده. ولا يسعنا أن ندعي بأن الأهداف النبيلة للإعلان العالمي قد تحققت بعد كل هذه السنوات من العمل الجاد.

ويتعين علينا أن نبني على ما أنجزناه. فعلى سبيل المثال، أثبتت عدة ديمقراطيات جديدة أو مستعادة أن احترام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح وحكم القانون، من جهة، والتطور الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى، أمور يرتبط بعضها ببعض ارتباطا لا ينفصم، وأن الاحترام الواجب لحقوق الإنسان جعلها أقل عرضة للتأثيرات الخارجية الضارة.

وقد اعتمدنا بالأمس الإعلان الخاص بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وسيكون هذا الإعلان وثيقة مرجعية للعديد من المجموعات والأفراد، الذين كثيرا ما يعرضون حياتهم للخطر عندما يدافعون بلا كلل عن احترام حقوق

الإنسان وعن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وقد منحنا صباح اليوم جوائز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمدافعين بارزين عن حقـــوق الإنســـان. وتشيد حكومتي بأبطال عصرنا هؤلاء.

وكانت سنة ١٩٩٨ أيضا سنة هامـــة في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو أحد الأسباب الجذرية لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق العالم. والقانون الدولي يتطور بسرعة في هذا الميدان. إذ تمت لأول مرة على الإطلاق إدانة متهم بالإبادة الجماعية من قِبل محكمة جنائية دولية.

واعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تموز/يوليه بعث بإشارة هامة أخرى. وكان خطوة كبرى إلى الأمام صوب إيجاد نظام عالمي تسود فيه قوة القانون لا قانون القوة. وأصبح منتهكو حقوق الإنسان يدركون بصورة متزايدة أن الملاذات الآمنة تتناقص حولهم وأن الحلقة المفرغة للإفلات من العقاب أخذت تتحطم.

وعندما اعتُمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في باريس، كانت ألمانيا غائبة باعتبارها "دولة معادية". وامتنعت بولندا عن التصويت، وكذلك جنوب أفريقيا. ويسعدني أن تكون هذه البلدان الثلاثة، بعد أن تخلصت من كوابيسها المتمثلة في النازية والشيوعية والفصل العنصري، قد وحدت جهودها الآن في مبادرة جماعية لتقديم إسهامها المحدد في تعزيز حقوق الإنسان. وقد نظمت بولندا وجنوب أفريقيا وألمانيا، بتعاون وثيق ثلاث ندوات دولية شارك فيها العديد من الحكومات وخبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

ولعبت البلدان الثلاثة أيضا دورها في إعداد القرار الخاص بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع صباح اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لكم، سيدي الرئيس، على استعدادكم لتقديم مشروع ذلك القرار إلى الجمعية العامة بوصفه مشروعكم، كنص مقدم من الرئيس، حيث أبرزتم بفعالية أهمية الالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء بالوفاء دون أي تحفظ بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ختاما، أود أن أؤكد على ما يكمن في جوهر الإعلان: وهو أن حقوق الإنسان - جميع حقـــــوق الإنسان - ليست منحة تجود بها الدول على البشر. كلا؛ إنها حقوق متأصلة في كل فرد بشري من حيث هو، دون استثناء وتمييز. ولكل كائن بشري الحق في التمتع بتلك الحقوق الإنسانية، ومـــــــن واجبنا، لا باختيارنا، أن نحترمها ونعززها ونحميها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لوزير خارجية السنغال، معالي السيد جاك بودن.

السيد بودن (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعلن السنغال تأييدها التام ودون تحفظ للبيان الذي أدلى به ممثل بوركينا فاصو باسم منظمة الوحدة الأفريقية.

إننا باحتفالنا اليوم بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نعيد تأكيد اقتناعنا المشترك بوجود حاجة أساسية لأن نبني معا مجتمعا تعدديا، ديمقراطيا، ينعم بالسلام، مجتمعا مفتوحا ومتسامحا. وكما شدد على ذلك السيد هنري لوغيير، العضو السابق في لجنة حقوق الإنسان:

"إن إعلان عام ١٩٤٨ يمثل تعبئة للضمير العالمي للدفاع عن جميع القيم الإنسانية التي تدور حول كلمة 'الحرية'".

وفي هذا الصدد، يمكن أن أقول دون تردد إن الإعلان أسهم بالتأكيد في عملية التحرر وإنهاء الاستعمار فدعم بذلك ظهور نظام عالمي جديد. وتركت بعض مواده أيضا بصماتها السياسية على العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦، بل وعلى الحق في التنمية أيضا. وهكذا فإن الإعلان العالمي يجسد ثلاثة مبادئ: سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتنمية.

وقد أكد المؤتمر الدولي الأول عن حقوق الإنسان، المعقود في طهران في عام ١٩٦٧، والمؤتمر الذي عقد في فيينا فـــي حزيران/يونيه ١٩٩٣، دعمنا الجماعي لمبادئ إعلان عـــــام ١٩٤٨، المتمثلة في عالمية حقوق الإنسان وترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. والأعمال التي يضطلع بها الأمين العام، السيد كوفي عنان، والمبادرات التي تقدمها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنصون، تنسجم مع تلك الدينامية الجماعية، وعملهما الممتاز يستحق أن توجه إليه تحية إجلال هنا اليوم.

وينبغي تعزيز الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في سياق إعلاء شأن الحق في التنمية ومكافحة الفقر لتمكين جميع البشر من أن يعيشوا حياة كريمة. وإذ ندرك اليوم عدم كفاية أعمالنا والواجبات الملقاة على عاتقنا خلال الخمسين سنة الماضية، يجب علينا أن نبذل الجهود لضمان توقيع جميع الـــدول الأعضاء على صكوك حقوق الإنسان الدولية ومصادقتها عليها وتنفيذها.

ولنفس الأسباب ينبغي أيضا أن نولي اهتماما لمراعاة حقوق الطفل وتشجيعها والكفاح من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وينبغي ألا ننسى حقوق المسنين، وأننا سنحتفل في عام ١٩٩٩ بالسنة الدولية للمسنين.

ومن الجوانب الأخرى ذات الأهمية المماثلة، أننا يجب أن نبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يدخل النظام الأساسي للمحكمـــة الجنائية الدولية، المعتمد في تموز/يوليه في روما، حيز النفاذ بأسرع ما يمكن. والسنغال، التي كانت أول دولة توقع على النظام الأساسي، تعتزم أن تكون بين أولى الدول التي تودع صكوك المصادقة.

وقد شارك بلدي في تقديم مشروع القرار الخاص بالإعلان المتعلق بحقوق وواجبات المدافعين عن حقوق الإنسان. فذلك الإعلان الذي يشكل ميثاقا أصيلا لحقوق وواجبات جميع هيئات المجتمع المدني، يشدد على ضرورة تشجيع التعاون المثمر والحوار بين المنظمات غير الحكومية، وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحكومات.

لذا تقع علينا مسؤولية تنفيذ الإعلان وتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

واتباعا للمبادئ التوجيهية لفخامة السيد عبده ضيوف رئيس الجمهورية، بدأت السنغال بالفعل في تعليم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مدارس التدريب بما في ذلك مدارس أفراد القوات المسلحة والدوائر الأمنية والفرق شبه العسكرية. وعلاوة على هذا أنشأ بلدي، وهو طرف في جل الصكوك القانونية الدولية بشأن حقوق الإنسان، لجنة وزارية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإحدى مهامها الرئيسية ضمان الامتثال لالتزاماتنا الدولية في هذا المجال.

ويجب علينا جميعا في هذا المكان المقدس للضمير الدولي الجماعي، الذي ينبغي أن ينمحي منه أي نوع من أنواع التعصب الفكري، أن ننظر إلى الماضي ونحافظ على هذا المبدأ بالنسبة للمستقبل، كعقيدة: إن فن الاشتراك في مناقشات بلاغية يجب ألا يستبعد فن عمل الخير والوفاء بالتزاماتنا. وبهذا يمكننا أن نعوض عن تسويفاتنا ونصحح إغفالاتنا وأخطاءنا. عندئذ يمكن للألفية الثالثة أن تكون ألفية كرامة الإنسان والمساواة والرخاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل فييت نام.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم نحتفل بإجلال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا وقت مناسب نؤكد فيه من جديد التزامنـــا بتعزيز وحمايـــة حقوق الإنسان ومنجزاتنا في هذا الميدان على مدى الخمسين سنة الماضية. كما أن هذه المناسبة لائقة بالتحليل الهادئ والاستعراض النقدي للعوائق والنواقص المتبقية فيما يتصل بما يمكن عمله من أجل النهوض بقضية حقوق الإنسان. ويرحب وفدي باعتماد الجمعية العامة اليوم قرارا عنوانه "الذكرى السنوية الخمسون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان" ويأمل أن يساعدنا الاستعراض الحالي على رسم اتجاهات مناسبة لأنشطتنا المقبلة تقوم على الاهتمام الحقيقي بدلا من السياسة العقيمة وعلى التعاون بدلا من المجابهة.

وبفضل النضال الدؤوب لجميع الشعوب المقهورة، شهد العالم تغيرات أساسية على مدى السنوات الخمسين الماضية. وقد نالت بلدان عديدة استقلالها الوطني وانضمت إلى أسرة الأمم المتحدة حتى بلغ إجمالي عدد أعضاء المنظمة ١٨٥ عضوا. وفي الشؤون الدولية المعاصرة، يمكن أن نلمس تماما الاتجاه صوب السلام وإحلال الديمقراطية والاستقلال واحترام حقوق الإنسان.

لكن التخلف لا يزال يشكل في العديد من مناطق العالم أخطر تهديد للتمتع الفعلي بحقوق الإنسان. وعلى حد قول جيمس غوستاف سبيث مدير برنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي، من بين الـ ٤,٤ بلايين نسمة في البلدان النامية يعيش زهاء ثلاثة أخماس هذا العدد في مجتمعات لا تتوافر فيها خدمات التصحاح الأساسية، وزهاء ثلث هذا العدد لا تتوفر لديهم مياه الشرب النقية، ويفتقر ربع

هذا العدد إلى المساكن المناسبة وخمس هذا العدد يعانون من سوء التغذية. لذلك تتطلب قضيتنا المشتركة، قضية حقوق الإنسان بما فيها الحق في التنمية، جهودا أكثر تضافرا والتزاما قويا.

قبل خمس سنوات، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، قامت الدول الأعضاء باستعراض شامل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وتطبيقها. وقد تم التأكيد عن حق بأن العالمية والخصوصية جانبان من جوانب حقوق الإنسان ومرتبطان ارتباطا وثيقا ولا يستبعد أحدهما الآخر بل على العكس يتعايشان ويتفاعلان على نحو وثيق. ولئن كانت حقوق الإنسان تتسم بطابع عالمي، فإن التعبير عنها وتطبيقها في السياق الوطني ينبغي أن يظل أساسا في حدود اختصاص ومسؤولية كل دولة؛ وينبغي مراعاة التنوع المعقد للمشاكل ومختلف الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأنظمة القيم الفريدة السائدة في كل بلد. ونؤمن إيمانا راسخا بأن أفضل سبيل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان هو التعاون على أساس احترام السيادة والحوار بحسن نية والتفاوض السلمي بدلا من المجابهة وفرض الشروط واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ احتفلت الجمعية الوطنية في فييت نام بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأمس، نظم مركز أبحاث حقوق الإنسان في أكاديمية هوشي منه السياسية والوطنية حلقة دراسية اشترك فيها عدد كبير من المسؤولين الفييتناميين والأجانب والعلماء والعاملين في مجال الأبحاث. وفي هذه المناسبات أعادت فييت نام التأكيد على أن أهم إنجاز حققه كفاح الشعب الفييتنامي من أجل حقوق الإنسان تمثل في نجاحنا في الظفر بحق الحياة في سلام واستقلال وطني ووحدة وسلامة إقليمية وحقنا في اختيار سبل تنميتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي مناسبة هذا الاحتفال الهام جدا، دعونا جميعا نؤكد من جديد على التزامنا بروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ونواصل جهودنا لكفالة أن تبقى مصدر إلهام من أجل زيادة تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية - بما في ذلك الحق في التنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): والآن أعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد أردا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قليل من الوثائق في تاريخ البشرية صمدت أمام محك الزمن وتركت تأثيرا دائما على تنظيم وسلوك المجتمعات والأفراد. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة قبل ٥٠ سنة هو إحدى هذه الوثائق. لقد رسم لنا جميعا طريقا عميقا وإن كان بسيطا. واعترف بأن جميع بني الإنسان دون استثناء، بحكم كونهم من بني الإنسان، يستحقون أن يتمتعوا بجميع حقوق الإنسان.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تصل إلى هذه النتيجة بالتمني. فقد كانت استجابة مباشرة للمعاناة التي عانى منها الإنسان قبل ذلك والسبيل الوحيد لطريقة كريمة للعيش للجميع. وكانت هذه أول مرة في العلاقات الدولية توافق فيها الدول على الحد من حقها في ممارسة سلطتها على مواطنيها وفتح أبوابها للتمحيص الدولي.

وخلال الأعوام الخمسين الماضية بدأ تنفيذ مجموعة من صكوك حقوق الإنسان. وترجمت الأفكار الكثيرة التي وردت في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أعمال وتشريعات في كل مكان. وازداد الوعي بكون حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية بل تشمل أيضا الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والترابط بين جميع حقوق الإنسان أصبح أكثر وضوحا من ذي قبل.

ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعهدنا الجماعي بالتمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز الاحترام العالمي لها. وقد أعلن صراحة في الاعلان أن الوفاء بهذا التعهد العالمي ليس مسؤولية الدول وحدها وإنما مسؤولية كل جماعة وكل فرد. ومن المنطلق نفسه ليست الحقوق المجسدة في الإعلان مستمدة من روابط أي فرد بدولة ذات سيادة. فهي عالمية ومطلقة بطبيعتها. ويمكن أن تتعرض للانتهاك من كل فاعل في المجتمع.

وحقوق الإنسان مفهوم دينامي - ومنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ظل هذا المفهوم يتطور. واتسعت حدود حقوق الإنسان. وبرزت تصورات جديدة وتحديات

معقدة. وأصبحت أهمية الدور المسند إلى الأمم المتحدة في الإعلان حاسمة.

ومع هذا لا نزال بعد ٥٠ عاما من العمل الكبير بعيدين عن الحال المثالي. ففي أجزاء كثيرة من العالم يتعاظم الفقر. وتودي الصراعات العرقية أو الدينية بأرواح كثيرة من البشر. وينتهك الحق في الحياة في كثير من أنحاء العالم. وقد شهدنا مؤخرا اعتداءات درامية على حقوق الإنسان وكرامته. وكثيرا ما يحجب الحرمان الاقتصادي والاجتماعي صورة حقوقنا المدنية والسياسية ويجعلها غير ذات مغزى. وهذا الوضع يمحو الأساس الأخلاقي لالتزاماتنا الجليلة.

واحتفالنا اليوم ربما كان أفضل لو صاحبته إجراءات ملموسة بدلا من الخطب الرنانة فنحن نريد التزاما كليا بالقضاء على الفقر والأمية. ولا بد من بذل جهد دولي متزايد لتعزيز الوئام العرقي والديني والتسامح. ويجب أن نطمئن أجيال المستقبل إلى أنها لن تتعرض للتمييز.

إن قضايا حقوق الإنسان تشغلنا وتشكل تحديا لنا جميعا. ولا بد من مواجهة هذا التحدي، لا بالاهتمام الاضطراري والعشوائي من القلة، بل عن طريق العمل الجماعي من الجميع من أجل سيادة القانون وزيادة الشفافية والقضاء على الفقر المدقع، ومن أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة لممثلة كوت ديفوار.

السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتيح لنا تلخيص ما أحرز من تقدم في مجال حقوق الإنسان، لتقدير آثارها على الحياة اليومية لكل فرد واقتراح التوجهات الجديدة التي تكفل أن يصبح احترام حقوق الإنسان أمرا واقعا.

ولا مجال لإنكار ما أحرز من تقدم في سبيل تقنين حقوق الإنسان وهياكلها وآلياتها. وبإنشاء محاكم دولية للمحاكمة على جرائم الحرب، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في روما يسهل السعي لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب والقضاء عليها. وإن إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ حول حقوق الإنسان إلى تقليد ديمقراطي وأصبح الوعي بضرورة كفالتها منتشرا على نطاق واسع. ومع ذلك، يجب أن نسعى إلى تنفيذ مبدأي اللاانتقائية والحيدة، اللذين لم ينالا للأسف قبولا على نطاق واسع.

وللمنظمات غير الحكومية دور هام في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع أنحاء العالم. ويجب ألا تكتفي بالتنبيه بل أن تسهم في تعزيز حقوق الإنسان بتقديم المساعدة والمشورة إلى الدول.

ورغم التقدم الذي لا ينكر لا تزال الانتهاكات الصارخة والجماعية لحقوق الإنسان، بل والإبادة الجماعية، ترتكب في كل أنحاء العالم. وقد عمل المجتمع الدولي بلا كلل على إدانة هذه الانتهاكات، وفرض الجزاءات للرد عليها، ولكن لم يكن التوفيق حليفه في كل مرة. فعليه في المقام الأول أن يتلمس الأسباب الجزرية لهذه الانتهاكات وأن يعمل على إيجاد البيئة المؤدية إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيزها.

وقد جعلت كوت ديفوار تعزيز ومراعاة حقوق الإنسان الركن الركين لسياستها الداخلية، وصدقت على صكوك حقوق الإنسان الرئيسية. وشاركت في تقديم جميع القرارات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

ودستور كوت ديفوار تضرب جذوره في أعماق الديمقراطية والمؤسسات الحرة. وكما قال الرئيس هنري كونان بدييه مؤخرا:

"إن كوت ديفوار ملتزمة التزاما لا رجعة فيه بتعزيز سيادة القانون بها. فهي الضامن للحريات والتضامن. وهذا المثال هو الذي يحدد تحقيقنا وإعلاءنا لمفهوم الديمقراطية. وبهذه الروح فإن دستورنا يعلن أن أول الحقوق الأساسية هو مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان والحقوق المدنية وكفالة حرية التعبير والرأي والدين والعمل الحر. وإن العدالة، التي هي أساس الحكم في أي دولة تحترم القانون، تقع في لب هذه المبادئ التأسيسية والاتجاهات الراهنة في مجتمع كوت ديفوار".

ومنذ السنوات الأولى للاستقلال فهمت حكومة كوت ديفوار أن تعزيز حقوق الإنسان يسير جنبا إلى جنب مع التنمية والسلام. وذكر الرئيس الراحل، فيلكس هوبوي - بويني أن السلام والفقر لا يتصادقان. وعلينا قبل أي شيء آخر أن نسعى كما يسعى بلدي إلى تعزيز الفرص لأن يحصل الجميع على فرص التعليم والرعاية الصحية

والخدمات الاجتماعية الأساسية بحيث يتمتع كل مواطن بكامل حقوقه وبالعيش الكريم. وإن التنمية، التي هي أساس السلام، تمثل لنا أساس تعزيز حقوق الإنسان، والشرط الذي لا بد منه للتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن الفقر المدقع قمة إنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما قال الرئيس الراحل هوبوي - بويني فإن الإنسان الجائع ليس حرا. ونحن عندما نعزز التعاون الدولي في مجال دعم حقوق الإنسان، يجب أن نركز أولا على التعليم والتدريب في ميدان حقوق الإنسان.

كما أن ايجاد البيئة المؤاتية يتطلب زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، مثلما يتطلب أسعارا مجزية للسلع الأساسية، وتخفيف أعباء الديون أو تحويلها إلى مشاريع اجتماعية، واعتماد تدابير فعالة للحد من الأثر السلبي للعولمة على اقتصادات البلدان النامية.

ويرحب بلدي باقتراح الأمين العام دمج حقوق الإنسان في جميع أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي في المقام الأول أن ترعى الوكالات عملية تعزيز حقوق الإنسان.

وبهذه المناسبة، يود وفدي أن يشيد بجهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة من أجل النهوض بحقوق الطفل وحمايتها، وأن يشجع مبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من أجل القضاء على الفقر والتمييز ضد المرأة، وهما المصدران للكثير من انتهاكات حقوق الإنسان.

ونهيب بالمؤسسات والجهات المانحة الأخرى أن تدعم جهود البلدان النامية التي تتوق إلى أن توفر للجميع في المستقبل القريب سبل الرعاية الصحية الأساسية والتعليم والتغذية والعمل والخدمات الاجتماعية الأساسية، فهذه هي مفاتيح النهوض الفعلي بحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد لي سي يونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): عندما نحتفل بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي أن نشعر من أعماقنا بالأهمية التاريخية الهائلة لهذا الحدث الجليل بالنسبة لمستقبل البشرية. والواقع أن الإعلان العالمي كان أول وثيقة في تاريخ البشرية تعلن التزاما جماعيا من المجتمع الدولي باعتبار "حقوق الإنسان معيار إنجاز مشترك لجميع الشعوب وجميع الأمم". وكان الإعلان العالمي مفيدا خلال نصف القرن المنصرم كمصدر للإلهام وأساس للتقدم المحرز لاحقا في ميدان حقوق الإنسان.

وجمهورية كوريا أيضا احتفلت بالذكرى السنوية الخمسين لقيامها في هذا العام. ففي عام ١٩٤٨ شكلت أول حكومة ديمقراطية نيابية في تاريخ بلدي، عن طريق انتخابات عامة نزيهة. كذلك أعلنا عن دستور يجسد الالتزام بمبادئ كرامة الإنسان والحريات الأساسية. واليوم، بعد نصف قرن، وبقيادة الرئيس كيم داي جنغ تشهد جمهورية كوريا تقدما مطردا نحو الازدهار المتزامن لديمقراطية حقيقية، واقتصاد سوق مستقر، ومجتمع يدعم جميع حقوق الإنسان للجميع.

وفي فجر الألفية الجديدة، وبوجه خاص في هذه المناسبة الميمونة للذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي، نحتشد هنا لتأكيد التزامنا بقضية نبيلة هي حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا السياق يود وفدي أن يقدم بعض الملاحظات حول جوانب نعتبرها في غاية الأهمية.

أولا، وفق خبرتنا الخاصة في مجال التنمية السياسية والاقتصادية في الأعوام الخمسين السالفة، ثبت أن اتباع نهج شامل يضم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية هو النهج الأكثر فعالية في تطبيق برنامج حقوق الإنسان. ولدينا اقتناع بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان عوامل مترابطة يقوي بعضها بعضا، على نحو ما أكده إعلان وبرنامج عمل فيينا. والواقع أن الحديث عن حقوق الإنسان يبدو أجوف إن لم تبذل جهود جادة لاستئصال الفقر وتمكين الأفراد ومجتمعاتهم وتعزيز حقوق المرأة كجزء أساسي من حقوق الإنسان، ثم ينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات فئات السكان المستضعفة كالأطفال والمعوقين واللاجئين والمشردين داخليا.

ثانيا، ينبغي أن تجدد الأمم المتحدة ودولها الأعضاء جهودها كي تقنع جميع البلدان بالتوقيع على الصكوك الدولية الرئيسية الستة لحقوق الإنسان والتصديق عليها، لا سيما العهدان الدوليان. ومن المهم جدا كذلك أن تحترم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتنفذ

التزاماتها كـــدول أطراف في الصكـــوك الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثا، يجب علينا أن نتخذ خطوات فعالة لكي نمنع بشكل جماعي الحالات التي تقع فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، لأن هذه الانتهاكات تندرج بين الأسباب الجذرية للصراع في فترة ما بعد الحرب الباردة. ومن الضروري أن يقضي المجتمع الدولي على ثقافة الإفلات مـــن العقـــاب التي تســـود حاليـــا في كثير من حالات الصراع. وفـــي هـــذا السياق يتلهف بلدي إلى بدء المحكمة الجنائيـــة الدولية أنشطتها في أقرب وقت ممكن.

منذ انتخاب الرئيس كيم داي جنغ تتخذ حكومتي خطوات ملموسة لتعزيز آلياتها الوطنية لضمان حقوق الإنسان. وتشمل هذه الخطوات الاستعدادات لإصدار قانون لحقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. فنحن نرى أن هذه المبادرة سوف تعزز آليات حماية حقوق الإنسان وتذكي الوعي الجماهيري في هذا الصدد.

ختاما، يود وفدي أن يكرر دعـــوة السيدة روبنصون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في بيانها في باريس حيث قالت:

"احتـــرام جميع حقوق الإنسان للجميع - ينبغي أن يكـــون هـــذا الشعـــار نداءنـــا الموحـــد للعمـــل في هـــذه الذكرى السنوية وفي السنوات القادمة".

ونرجو من قلوبنا أن تسود، بحلول الذكرى المئوية للإعلان العالمي، ثقافة أوسع لحقوق الإنسان في كل ركن من أركان المعمورة. وبذا نفي بإخلاص برؤيا الإعلان العالمي، ونتيح إطـــارا يوصـــل إلـــى السلام والأمن والازدهار للأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل رفع هذه الجلسة أود أن أبلغ الممثلين بأننا بعد أن عقدنا ثلاث جلسات أعطيت الكلمة لأقل من نصف عدد المتكلمين المدرجين على القائمة. ويرجع هذا إلى أن متكلمين كثيرين تجاوزوا حد الدقائق الخمس الذي أقرته الجمعية العامة بذاتها. وأرجو أن يتكرم المتكلمون الباقون بالتقيد بحد الدقائق الخمس.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠ صباح الجمعة، ١١ كانون الأول/ ديسمبر.